

Distr.: General
22 July 2009
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١٠٦ من جدول الأعمال المؤقت*

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٥٠، مقروءة بالاقتران بقرار الجمعية ١٢٩/٦٣، بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. ويتضمن الفصلان الثاني والثالث من التقرير معلومات عن التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي، على أساس المواد المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية. ويتضمن الفصل الرابع وصفاً للتطورات المستجدة مؤخراً فيما يتصل بقرار الجمعية ٢١٠/٥١. ويورد الفصل الخامس معلومات عن حلقات العمل والدورات التدريبية المتعلقة بمكافحة الجرائم المرتبطة بالإرهاب الدولي. ويقدم الفصل السادس معلومات عن نشر الطبعة الثالثة من الصكوك الدولية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه.

* A/64/150



المحتويات

الفقرات	الصفحة	
٣-١	٣	أولاً - مقدمة
١٤١-٤	٣	ثانياً - التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بمنع الإرهاب الدولي وقمعه ومعلومات عن الحوادث الناجمة عن الإرهاب الدولي
١١٤-٤	٣	ألف - المعلومات الواردة من الدول الأعضاء
١٤١-١١٥	٢٣	باء - المعلومات الواردة من المنظمات الدولية
١٤٢	٢٨	ثالثاً - حالة الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه
١٤٣	٤٤	رابعاً - التطورات المستجدة في ما يتصل بقرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١
١٥٥-١٤٤	٤٤	خامساً - معلومات عن حلقات العمل والدورات التدريبية المعقودة بشأن مكافحة الجرائم المرتبطة بالإرهاب الدولي
١٥٦	٤٧	سادساً - نشر الطبعة الثالثة من الصكوك الدولية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٥٠، مع مراعاة الطرائق المبينة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية في دورتها الخمسين (A/50/372 و Add.1) والآراء التي أعربت عنها الدول في مناقشات اللجنة السادسة خلال تلك الدورة، مقروءة بالاقتران مع قرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٣.

٢ - وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وجه الأمين العام انتباه جميع الدول إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ والإعلان المرفق به، وطلب إليها أن تقدم، بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، معلومات عن تنفيذ الفقرة ١٠ (أ) من الإعلان. وأشار الأمين العام أيضاً إلى أن الدول قد تود أن تولى، في المعلومات التي تقدمها، اهتماماً خاصاً للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩). وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كانت قد وردت ردود من ٢٦ دولة (انظر الفصل الثاني - ألف أدناه). وأشارت بعض الدول إلى المعلومات الواردة في التقارير التي قدمتها إلى لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويمكن الاطلاع على تلك التقارير في الموقع <http://www.un.org/sc/ctc/countryreports/Creports.shtml>.

٣ - ودعا الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الوكالات المتخصصة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة إلى أن تقدم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ معلومات أو أي مواد أخرى تتعلق بتنفيذ الفقرة ١٠ (أ) من الإعلان. وقد وردت ردود من ١١ منظمة دولية (انظر الفصل الثاني - باء أدناه) إضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عملاً بالفقرة ١٨ من القرار ١٢٩/٦٣.

ثانياً - التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بمنع الإرهاب الدولي وقمعه ومعلومات عن الحوادث الناجمة عن الإرهاب الدولي

ألف - المعلومات الواردة من الدول الأعضاء^(١)

٤ - أفادت أندورا بأنها طرف في ١٢ من الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، وبأنها قدمت المعلومات المطلوبة إلى اللجان ذات الصلة التي أنشأها مجلس الأمن.

(١) ترد في الفصل الثالث من هذا التقرير معلومات عن مشاركة الدول في صكوك مكافحة الإرهاب المتصلة بقمع الإرهاب الدولي.

٥ - وأصبحت النمسا طرفا في جميع الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب باستثناء بروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق بالبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري. غير أن النمسا وقّعت على البروتوكولين في ١٢ أيار/مايو عام ٢٠٠٦، كما أن إجراء التصديق المحلي عليهما قيد الإعداد. وعلى الصعيد دون الإقليمي، وقّعت النمسا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ على معاهدة لتعزيز التعاون عبر الوطني، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية، مبرمة بين النمسا وبلجيكا ولكسمبرغ وهولندا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ بين إسبانيا وألمانيا والنمسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ووقّعت عليها ١٣ دولة أوروبية. ووقّعت النمسا أيضا على اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب التي تخضع حاليا لعملية التصديق المحلية. والنمسا طرف أيضا في الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بتسليم المجرمين لعام ١٩٥٧ وبروتوكولها الإضافي الثاني. ويُطبق القانون النمساوي لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة لعام ١٩٧٩ على أساس المعاملة بالمثل في الحالات التي لا تغطيها أحكام أية معاهدة أخرى. واعتمدت النمسا على قانون الشرطة المتعلق بالأجانب لعام ٢٠٠٥ لكفالة عدم ضلوع المهاجرين وطالبي اللجوء في أنشطة إرهابية. وينظم القانون دخول الأجانب إلى النمسا وبقاءهم فيها وإقامتهم بها.

٦ - وأعربت النمسا عن تأييدها لزيادة التعاون من جانب لجان مجلس الأمن الثلاث المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للتعامل مع مسألة مكافحة الإرهاب، ورحبت بجهود تلك اللجان لوضع استراتيجية مشتركة للعمل مع المنظمات والكيانات والوكالات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

٧ - وفي معرض تأكيدها مجددا على ما تتسم به قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مكافحة الإرهاب من أهمية، شددت النمسا على أنها استضافت فرع منع الإرهاب التابع للمكتب، وأنها أحد المتبرعين الرئيسيين له؛ فقد تبرعت في عام ٢٠٠٩ بمبلغ ١٦٤ ٠٠٠ دولار أمريكي للمشروع العالمي المتعلق بتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب. ودعمت النمسا أيضا تعزيز برنامج مكافحة الإرهاب التابع للمكتب، ورحبت بجهوده لتطوير ونقل المعرفة والخبرة القانونية للمساعدة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء.

٨ - وتخطط النمسا، إلى جانب بلدان أخرى، لتنظيم حلقة عمل دولية مدتها يومان لمراكز التنسيق الوطنية لمكافحة الإرهاب، وستعقد الحلقة في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٩ - وأبرزت النمسا أنها نجحت في عام ٢٠٠٨، وضمن إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥، والتي تُكملها استراتيجية وخطة عمل لمكافحة التطرف والتجنيد، بإنجاز مشروع يرمي إلى تعزيز قدرة موظفي السجون على الاعتراف بوجود تطرف داخل المؤسسات الإصلاحية والتصدي له.

١٠ - وأشارت النمسا إلى تقاليدنا وخبراتها الراسخة في مجال أنشطة الحوار بين الثقافات وبين الأديان، والتي لعبت دورا في منع التطرف السياسي والاجتماعي وفي تعزيز القوى المعتدلة وتسهيل الضوء عليها في مواجهة المواقف المتشددة والمتطرفة. وقد تم تكثيف هذه الأنشطة خلال السنة الأوروبية للحوار بين الثقافات (٢٠٠٨)، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب، والسلطات الدينية، ووسائل الإعلام. ونُظمت ضمن ذلك الإطار حلقات عمل وبرامج تدريبية وحلقات دراسية ومؤتمرات، بما في ذلك مؤتمر عام ٢٠٠٨ حول موضوع أوروبا والعالم العربي: شركاء في الحوار، الذي نُظّم بالاشتراك مع جامعة الدول العربية.

١١ - ويُنبت بيلاروس أنه، كجزء من تطوير التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بين الأجهزة الأمنية والخدمات الخاصة التابعة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، فقد وُقِع في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ البروتوكول رقم ٥ الملحق باتفاق ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢ المتعلق بالتعاون والتفاعل بين لجنة أمن الدولة في كازاخستان، ولجنة أمن الدولة في بيلاروس، فيما يتعلق بالتعاون بين مراكز مكافحة الإرهاب.

١٢ - وقد حافظت لجنة أمن الدولة في بيلاروس على التعاون المستمر مع مركز مكافحة الإرهاب برابطة الدول المستقلة الذي أنشئ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ويتألف من الممثلين المفوضين للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، بما فيها بيلاروس. وكان هناك تعاون بين لجنة أمن الدولة في بيلاروس والأجهزة الأمنية والخدمات الخاصة التابعة لرابطة الدول المستقلة في المسائل المتعلقة بتبادل المعلومات، إضافة إلى تبادل طرائق وأساليب مكافحة الإرهاب وتحسين الأساس القانوني لهذا العمل.

١٣ - وفي الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نُظّم تمرين استراتيجي مشترك للقيادات تحت اسم معقل مكافحة الإرهاب ٢٠٠٨، وأجري وفقا لبرنامج رابطة الدول المستقلة الخاص بالتعاون في مكافحة الإرهاب وغيره من مظاهر التطرف العنيفة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

١٤ - وقدمت الصين قائمة تضم ١١ صكا من الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب (انظر الجدول ٢ أدناه) التي هي طرف فيها. كما وقّعت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي؛ وقد بدأت الإجراءات القانونية المحلية للتصديق على تلك الاتفاقية بالفعل، وأيدت الصين الاتفاقية بالكامل وأوفت بتزاهة بالتزاماتها الدولية بموجب ذلك الصك.

١٥ - ووقّعت الصين، إلى جانب الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، على اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والتطرف والتزعات الانفصالية، التي تتضمن أحكاما تفصيلية بشأن التعاون ذي الصلة في مجال إنفاذ القوانين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. وكل دولة من الدول الأعضاء في تلك المنظمة بصدد دراسة إمكانية صياغة اتفاق منظمة شنغهاي للتعاون بشأن مكافحة الإرهاب من أجل استكمال الأساس القانوني لمكافحة الإرهاب الخاص بالمنظمة وتوسيع نطاقه.

١٦ - وانضمت الصين إلى المجموعة الأوروبية - الآسيوية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٠٤، وإلى فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في عام ٢٠٠٧. وأنشئ المركز الصيني للرصد والتحليل فيما يتصل بمكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٤، وتمثل مسؤوليته الرئيسية في جمع وتحليل ورصد وتوفير المعلومات المتخصصة حول مكافحة غسل الأموال. وقد وقّع المركز، حتى الآن، اتفاقات لتبادل المعلومات بشأن مكافحة غسل الأموال مع ١٤ دولة ومنطقة.

١٧ - ومنذ عام ١٩٨٠، أبرمت الصين ١٠٢ من اتفاقات تسليم المجرمين، واتفاقات المساعدة القضائية، واتفاقات بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والتزعات الانفصالية مع ٥٨ بلدا. ومن بين تلك الاتفاقات، دخل ٧٩ اتفاقا حيز النفاذ، وثبتت أنها وسيلة إيجابية للمكافحة الفعالة لجرائم الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٠، اعتمدت الهيئات التشريعية الصينية قانون تسليم المجرمين الذي ينشئ نظاما وطنيا شاملا ومنهجيا لتسليم المجرمين.

١٨ - ويوفر القانون الجنائي الصيني المنقح لعام ١٩٩٧ أساسا قانونيا لتعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الأنشطة الإرهابية الجنائية، ويورد قائمة بالأحكام المحددة الخاصة بتعديل أو إضافة أفعال إجرامية وفقا للاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب. وأدى اعتماد قانونها الجنائي المعدل في عام ٢٠٠١ إلى إضافة جرائم تتعلق بتوفير الأموال اللازمة للنشاط الإرهابي وباختلاق أو نشر المعلومات الإرهابية، وإلى تعزيز السلطة التقديرية في إصدار الأحكام في الجرائم الإرهابية.

- ١٩ - ودخل قانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٦، الذي أنشأ نظاماً كاملاً من التدابير الاحترازية ضد تمويل الإرهاب، حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٠ - وتقوم الصين أيضاً بصياغة وإصدار العديد من القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة ومراقبة المواد الخطرة، مثل الأسلحة النارية والمتفجرات. وجرى أيضاً تعزيز الجمارك، وإجراءات الدخول والخروج، فضلاً عن التفتيش والضوابط على الحدود، وذلك لمنع المواد الخطيرة من دخول البلد. وتتوخى الصين البدء مستقبلاً في إجراء دراسة لوضع نظام تشريعات شامل لمكافحة الإرهاب.
- ٢١ - وأكدت كوبا مجدداً على استعدادها للتعاون مع أي دولة في مجال منع ومكافحة الإرهاب الدولي على أساس الاحترام المتبادل، والمساواة بين الدول في السيادة، ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ورفضت كوبا رفضاً قاطعاً التجميع من جانب واحد لقوائم تضم الدول التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب، حيث أن ذلك يتنافى مع القانون الدولي. وأكدت كوبا مجدداً تأييدها لطلب التسليم الذي تقدمت به جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لتقديم لويس بوسادا كاريليس إلى العدالة، وأبدت استنكارها من أن أورلاندو بوش ولويس بوسادا كاريليس لا يزالان طليقين.
- ٢٢ - وأشارت كوبا أيضاً إلى احتجاز الولايات المتحدة لمواطنين تابعين لها ومواطني بلدان أخرى في سجون ذات حراسة مشددة، قائلة إنهم أبرياء تماماً من التهم الموجهة إليهم.
- ٢٣ - وأودعت الجمهورية التشيكية صك التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
- ٢٤ - ووُقِّع اتفاق بشأن التعاون في مجال الشرطة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مع بلجيكا. ووُقِّع اتفاق آخر بشأن التعاون في مكافحة الجريمة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مع ألبانيا. ويحكم هذان الاتفاقان، اللذان لم يُصدّق عليهما بعد، في جملة أمور، التعاون في قمع الأنشطة الإجرامية المتصلة بالإرهاب وتمويله. وعلاوة على ذلك، ووُقِّع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن تعزيز التعاون في منع ومكافحة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الإرهاب، ولم يُصدّق عليه بعد، ولكنه طُبّق مؤقتاً بقدر ما يسمح به القانون المحلي.

٢٥ - ويحل القانون الجنائي التشيكي الجديد (القانون رقم ٢٠٠٩/٤٠) محل القانون الجنائي (القانون رقم ١٩٦١/١٤٠ على النحو المعدل) في عام ٢٠٠٨، وسوف يُعمل به بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وهو يحدد جريمة "المهجوم الإرهابي" ويجرم دعم الأعمال الإرهابية، وكذلك دعم الإرهابيين وأعضاء الجماعات الإرهابية.

٢٦ - وبدأ العمل بالقانون الجديد رقم ٢٠٠٨/٢٥٣ بشأن تدابير مختارة ضد إضفاء الشرعية على عوائد الجريمة وتمويل الإرهاب اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وينفذ بذلك الأمر التوجيهي EC/60/2005 للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بشأن منع استخدام النظام المالي بقصد غسل الأموال وتمويل الإرهابيين، فضلاً عن لوائح الجماعة الأوروبية المتصلة بذلك. وينفذ القانون أيضاً بعض الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

٢٧ - ويتضمن المرسوم التشيكي رقم ٢٠٠٨/٢١٠ (الذي عُُدل لاحقاً بالمرسوم رقم ٢٠٠٩/٨٨) بشأن تطبيق تدابير محددة لمكافحة الإرهاب، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الموقف المشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي CFSP/931/2001 بشأن تطبيق تدابير محددة لمكافحة الإرهاب، وينص المرسوم على واجب تطبيق تدابير تقييدية فيما يتعلق ببعض الأشخاص الطبيعيين وأعضاء في جماعات منظمة معينة أو ممثلين لها داخل الاتحاد الأوروبي.

٢٨ - وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، لم يُبلغ عن أي حوادث إرهاب دولي في أراضي الجمهورية التشيكية، ولم تُعقد أية محاكمات أو تصدر أية أحكام تتعلق بالإرهاب الدولي.

٢٩ - وصدقت فنلندا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولم تُعقد أية محاكمات بخصوص الجرائم الإرهابية في فنلندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٠ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بدأ العمل بالقانون الألماني بشأن تجنب التهديدات التي يمثلها الإرهاب الدولي، الذي يخول مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية سلطة القيام بمراقبة سرية لنظم تكنولوجيا المعلومات.

٣١ - وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، اعتمد البرلمان الألماني (البوندستاغ) مشروع قانون لسد الثغرات الموجودة في التشريع القائم بشأن التحضير لأعمال التخريب العنيفة الخطيرة. وينص مشروع القانون على أن المعيار الأساسي للتجريم هو الفعل التحضيري الملموس، وليس مجرد الحالة الذهنية. وسيتضمن مشروع القانون على وجه التحديد أحكاماً بشأن التحضير لعمل تخريب عنيف خطير (البند ٨٩ أ من القانون الجنائي) مثل تقديم أو تلقي

تدريب من أجل ارتكاب عمل تخريب عنيف خطير؛ وتصنيع أو شراء أو توفير أو تخزين أسلحة محددة ومواد أو أجهزة معينة لازمة للقيام بالجريمة التي يحضر لها؛ وشراء أو تخزين أصناف أساسية أو "سلائف" لازمة لتصنيع تلك الأسلحة أو المواد أو الأجهزة؛ وتوفير التمويل للقيام بمحوم. ويتناول أيضا إنشاء علاقات بغرض ارتكاب عمل تخريب خطير باستخدام العنف (البند ٨٩ ب من القانون الجنائي)؛ وإصدار تعليمات بغرض ارتكاب عمل تخريب خطير باستخدام العنف (المادة ٩١ من القانون الجنائي). ومشروع القانون بحاجة إلى موافقة المجلس الاتحادي الألماني (البوندسرات).

٣٢ - وقدمت اليونان قائمة من ١٢ صكا من الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب صدّقت عليها (انظر الجدول ٢ أدناه). ووقّعت أيضا الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وهي تنظر حاليا في التصديق عليها. وعلاوة على ذلك، بدأت الإجراءات من أجل التصديق على التعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥، وبروتوكول عام ٢٠٠٥ لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحاة البحرية وبروتوكول عام ٢٠٠٥ للبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري. ووقّعت اليونان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة، وجميعها تخضع حاليا لعملية التصديق عليها.

٣٣ - وقدمت اليونان أيضا قائمة بالصكوك الإقليمية التي صدّقت عليها أو وقّعت عليها في إطار مجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا.

٣٤ - وعلى المستوى الثنائي، أبرمت اليونان اتفاقية مع جمهورية إيطاليا بشأن محاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات. وتشير تقريبا جميع الاتفاقات الثنائية للتعاون في مجال الشرطة التي وقّعت عليها اليونان تحديدا إلى مكافحة الإرهاب، بوصفها أحد مجالات التعاون.

٣٥ - وسنت اليونان أيضا تشريعات تمت بصلة إلى محاربة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص اتفاقية تنفيذ اتفاق شنغن بموجب القانون ١٩٩٧/٢٥١٤ (الجريدة الرسمية A'140، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة بموجب القانون ١٩٩٤/٢٢٥٤ (الجريدة الرسمية A'194، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)؛ وسُن القانون ٢٠٠٢/٢٩٩١ (الجريدة الرسمية A'35، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢) من أجل تنفيذ الاتفاقية سالفة الذكر؛ والقانون ٢٠٠٤/٣٢٥١

(الجريدة الرسمية A'127، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤)؛ والأمر الأوروبي بإلقاء القبض، تعديل للقانون ٢٠٠١/٢٩٢٨ بشأن المنظمات الإجرامية وأحكام أخرى؛ والقانون ٢٠٠٨/٣٦٦٣ (الجريدة الرسمية A'99، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨) بشأن وحدة التعاون القضائي الأوروبي (يوروجست)، وأفرقة التحقيق المشتركة وأحكام أخرى.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، صدر تشريع داخلي جديد لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وبموجب القانون ٢٠٠٨/٣٦٩١ (الجريدة الرسمية A'166، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، أُدمج في التشريع اليوناني أحكام الأمر التوجيهي للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي E/60/2005 وبعض الأحكام الواردة في الأمر التوجيهي E/70/2006، والجزء الأكبر من توصيات ٩+٤٠ لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

٣٧ - **العراق** طرف في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وبخاصة الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، أنشئت هيئة لمكافحة الإرهاب، مما أدى إلى تنفيذ الاستراتيجية العراقية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وعقد العديد من الاجتماعات بين العراق والدول المجاورة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والأردن والجمهورية العربية السورية، من أجل الوصول لاتفاق بشأن إعداد مذكرات تفاهم ثنائية بخصوص مواطني تلك البلدان الذين يرتكبون جرائم إرهابية على أراض عراقية، وأيضاً بخصوص طرائق إنفاذ الأحكام الصادرة بشأنهم، مع مراعاة معايير حقوق الإنسان و ضمانات مراعاة الأصول القانونية.

٣٩ - وقدمت **إيطاليا** قائمة بالاتفاقات، ومذكرات التفاهم التقنية، والمذكرات الثنائية للتعاون الدولي في مجال الشرطة بشأن مسائل الإرهاب (بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩)، سواء تلك النافذة أو غير النافذة أو التي هي موضع التفاوض حالياً مع أذربيجان وإسرائيل والبرتغال والجزائر و صربيا وكازاخستان ولاتفيا ولاتفيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ آخر تقرير، لم تصدر أية تشريعات وطنية جديدة في مجال الإرهاب الدولي.

٤٠ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أُلقي القبض على أربعة أشخاص ينتمون إلى فرقة مسلحة مرتبطة بالألوية الحمراء، ثبت ضلوعهم في جرائم متعلقة بالإرهاب بعد تحقيق دقيق بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أُلقي القبض على ستة مواطنين إيطاليين في جنوة، للاشتباه في تخطيطهم للقيام بهجوم على مرافق قمة مجموعة الثمانية. وجاءت تلك الاعتقالات نتيجة تحقيق استغرق عامين استُخدمت فيه تقنيات التنصت على المكالمات الهاتفية وغير ذلك من أساليب المراقبة.

- ٤١ - وفي نهاية محاكمة الجماعة التي يُطلق عليها اسم "الألوية الحمراء الجديدة" في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قضت محكمة الجنايات في ميلان بإدانة ١٤ شخصا بتهمة الإرهاب، مع الحكم ببراءة ثلاثة أشخاص آخرين.
- ٤٢ - وحظيت مسائل الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمكانة عالية في جدول أعمال رئاسة إيطاليا لمجموعة الثمانية، بما في ذلك قمة مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٩. وتحقيقا لهذه الغاية، استضافت روما مؤتمرا بشأن العوامل المزعجة للاستقرار، وذلك في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
- ٤٣ - واشتركت إيطاليا في سلسلة من الأنشطة الثنائية لبناء القدرات والمساعدة التقنية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ومولت إيطاليا أيضا العديد من المشاريع المتعددة الأطراف في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية مع العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأفريقي والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا.
- ٤٤ - وأشارت الكويت إلى التدابير المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب، مثل إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتنظيم عملية جمع التبرعات الخيرية، وإبعاد العناصر المتطرفة غير الكويتية عن البلاد. وتبذل أيضا كل جهد لتعزيز التعاون بين الدول وبين المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية عن طريق تبادل المعلومات الأمنية والمشاركة في لقاءات ومؤتمرات، وتبادل الزيارات والخبرات في مجال الإرهاب.
- ٤٥ - وقدمت الكويت قائمة بالتدابير المتخذة في إطار تنسيق العمليات في مجالات مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات، بما في ذلك عقد لقاءات مع الدول الأخرى، وتبادل وتسليم المشتبه فيهم والمطلوبين، وتعميم المعلومات بشأن هؤلاء الأشخاص وبشأن مكافحة الإرهاب، والتعاون في مجالات التدريب الخاص بمكافحة الإرهاب، والمتابعة عن كثب للأشخاص المدرجين كإرهابيين في القوائم الصادرة عن الأمم المتحدة، وتشكيل لجان لرصد ودراسة آثار الظواهر الإرهابية على الساحة المحلية ووضع الحلول لها، واستخدام آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المراقبة، وتعزيز وسائل الرصد المبكر، ومتابعة سير المؤسسات المالية.
- ٤٦ - وليختنشتاين طرف في ١٢ صكا من الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب (انظر الجدول ٢ أدناه). وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قدمت الحكومة إلى البرلمان رسميا طلبا للموافقة على التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وبروتوكول عام ٢٠٠٥ للبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة

الموجودة على الجرف القاري، وبروتوكول عام ٢٠٠٥ لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر البرلمان تشريعات تهدف إلى التنفيذ الفعلي للمعايير الدولية لمحاربة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وبالتالي التنفيذ الفعلي للأمر التوجيهي E/60/2005 والأمر التوجيهي E/70/2006. وشملت مجموعة التشريعات، على وجه الخصوص، مراجعة شاملة لقانون بذل العناية الواجبة، وكذلك تعديلات مختارة للقانون الجنائي.

٤٨ - وليتوانيا طرف في ١٣ صكا من الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، وكذلك في الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب (انظر الجدول ٢ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت ليتوانيا اتفاقات ثنائية بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب والجرائم الأخرى مع إسبانيا وألمانيا وأوزبكستان وأوكرانيا وبلجيكا وبولندا وبيلاروس وتركيا وفنلندا وسلوفاكيا وكازاخستان ولاتفيا وهنغاريا والولايات المتحدة.

٤٩ - وأصدرت ليتوانيا تشريعات جديدة وأجرت تعديلات على التشريعات القائمة بما فيها القانون الجنائي وقانون الطيران وقانون سلامة الملاحة وقانون مراقبة الأسلحة والذخيرة وقانون مراقبة السلع الاستراتيجية وقانون تنفيذ الجزاءات الاقتصادية وغيرها من الجزاءات الدولية وقانون المركز القانوني للأجانب وقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بغرض تنفيذ أحكام الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب التي لا تنفذ تنفيذًا تلقائيًا.

٥٠ - وبدأت إجراءات جنائية في حق أربعة مواطنين أجانب متهمين بانتهاك القانون الجنائي الليتواني تتعلق بالحيازة غير المشروعة لكميات كبيرة من الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات القوية والمواد المتفجرة فضلا عن الإعداد لتفجيرها وتقديم الدعم لجماعة إرهابية. وتم اعتقال أحد هؤلاء الأشخاص كما تم إصدار أوامر أوروبية بإلقاء القبض على الثلاثة الآخرين.

٥١ - وضاعفت المكسيك من جهودها الرامية إلى وضع إطار شامل للتدابير التشريعية والتنفيذية التي تشمل بناء قدرتها المؤسسية والقانونية لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي. وأكملت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال تقييمها المتبادل الثالث عن المكسيك في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٥٢ - وكانت المكسيك، التي شغلت منصب نائب رئيس لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، عنصرا أساسيا في إجراء المفاوضات بشأن الإعلان المتعلق بتعزيز الضوابط الحدودية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

٥٣ - ووضعت المكسيك خطة عمل لعام ٢٠٠٩ للجنة المتخصصة الرفيعة المستوى المعنية بتزع السلاح والإرهاب والأمن على الصعيد الدولي فضلا عن القواعد التشغيلية لأفرقة العمليات الستة التابعة لها، بما فيها الفريق المسؤول عن مكافحة الإرهاب الدولي. وكجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الأمن البحري وقّعت وزارة البحرية عددا من الاتفاقيات والاتفاقيات والوثائق الأساسية والرسائل التي وضعت لإجراءات للتعاون مع مختلف الكيانات الإدارية. وفيما يتعلق بأمن المطار، تعهدت المكسيك بوضع قانون عن أمن الطيران المدني ينظم بالتفصيل ممارسات أمن الطيران المدني. وتم بالفعل صياغة ٤٠ في المائة من الصكوك التنظيمية المختلفة وقدمت المكسيك معلومات أيضا عن نُظم فحص الأمتعة ومراقبتها.

٥٤ - وذكرت المكسيك كذلك أنها اتخذت تدابير مختلفة لتعزيز الأمن القومي مثل إنشاء قواعد للبيانات وعمليات التفتيش عند الدخول عبر الحدود وتسهيل تبادل المعلومات. كما قدمت بيانات مفصلة أيضا عن التدابير التي اتخذتها لكشف المواد الإشعاعية والمواد النووية التي قد تشكل خطرا على الأمن القومي. وفي عام ٢٠٠٨، شاركت عدة سلطات مكسيكية مسؤولة عن الأمن في أنشطة تدريبية وأنشطة لبناء القدرات كجزء من الجهد المبذول على جميع المستويات لبناء القدرات المؤسسية ومنع الإرهاب ومكافحته.

٥٥ - وقدمت عمان قائمة تتضمن ١٣ صكا عالميا وإقليميا لمكافحة الإرهاب قامت بالتصديق عليها. كما أصدرت وصدّقت أيضا عددا من القوانين والقرارات والتوصيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب من بينها قانون مكافحة الإرهاب الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٨؛ والقانون الجنائي الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٧؛ وقانون الإجراءات الجنائية الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٩٧؛ وقانون تنظيم الاتصالات السلوكية واللاسلكية الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠؛ وقواعد التنفيذ الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٠٧/١٠؛ وقانون غسل الأموال الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٤؛ وقواعد التنفيذ الصادرة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٢.

٥٦ - وباكستان طرف في عشرة صكوك عالمية تتعلق بمكافحة الإرهاب (انظر الجدول ٢ أدناه) كما أنها بصدد إيداع صك الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب^(٢). وتنظر أيضا في أن تصبح طرفا في الاتفاقيات المتبقية وقد وقّعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما ترد إشارة إلى الصكوك الإقليمية التي قامت بتوقيعها أو بالتصديق عليها.

٥٧ - تنفذ باكستان قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ويتم إعمال هذه القرارات عن طريق قانون الأمم المتحدة (مجلس الأمن) لعام ١٩٤٨ كما تم إصدار أوامر تنظيمية قانونية لتوفير الغطاء القانوني لتنفيذ التدابير المتعلقة بالجزاءات بما في ذلك التدابير المتمثلة في تجميد الأموال والموارد المالية وحظر الأسلحة وحظر السفر.

٥٨ - وأصدرت باكستان أيضا قانون الأسلحة لعام ١٩٦٥؛ وقانون تسليم الأسلحة غير المشروعة لعام ١٩٩١؛ وقانون المناطق المتأثرة بالإرهاب (المحاكم الخاصة) لعام ١٩٩٢؛ وقانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٧؛ وقانون مراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧؛ وقانون قوة مكافحة المخدرات لعام ١٩٩٧؛ وقانون مجلس التعليم الديني في باكستان (إنشاء مدارس دينية نموذجية والانتساب لها) لعام ٢٠٠١؛ وقانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٧.

٥٩ - كما تقوم باكستان أيضا بتطبيق المعايير الدولية الشاملة المبينة في توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال. ويمثل غسل الأموال جريمة تستوجب تسليم مرتكبها. وأبرمت باكستان معاهدات لتسليم المجرمين مع ٢٩ بلدا فضلا عن اتفاقات ومذكرات تفاهم ثنائية مع ٥٠ بلدا بشأن الإرهاب والجوانب الأمنية ذات الصلة.

٦٠ - تم إنشاء وحدة الرصد المالي داخل بنك باكستان الحكومي لرصد المعاملات المالية المشبوهة وأجرت كذلك باكستان إصلاحات إضافية تهدف إلى تسجيل المدارس ورصد أنشطتها ومراجعة حساباتها ومنع تدريس أو نشر أدبيات تحث على الروح الجهادية أو الذرعة الطائفية أو الكراهية الدينية.

٦١ - كما أن باكستان بسبيل اتخاذ تدابير لمنع إساءة استخدام المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية من قبل الإرهابيين. وتشمل التدابير صياغة قانون وحيد لتسجيل وإنشاء سلطة تسجيل وحيدة ووضع مدونة أخلاق ووضع قاعدة بيانات وطنية للمنظمات غير الحكومية.

(٢) أودع في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٦٢ - ونشرت باكستان نحو ١٥٠.٠٠٠ فرد من أفراد قوات الجيش والأمن على حدودها مع أفغانستان كما أنشأت ١.٠٠٠ موقعا حدوديا لمنع دخول أفراد القاعدة وطالبان. كما ألقت القبض على أكثر من ٧٠٠ ناشط من تنظيم القاعدة أو منتسب إليه، من بينهم بعض كبار قادتها. وذكرت كذلك أن عددا من أفراد الأمن قد فقدوا أرواحهم أثناء عمليات مكافحة الإرهاب.

٦٣ - وذكرت بنما أنها طرف في ١٤ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب (انظر الجدول ٢ أدناه). وذكرت أنها ملتزمة أيضا بالوفاء بالالتزامات التي حددتها قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والصكوك الأخرى المماثلة لمكافحة الإرهاب.

٦٤ - وينص قانون بنما رقم ٥٠ الصادر في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ على إضافة فصل جديد عن الإرهاب في القانون الجنائي ويتضمن أحكاما أخرى تجرم تمويل الإرهاب. وقد تناول القانونان ٤١ و ٤٢ لعام ٢٠٠٠ بطريقة موسعة مسألة غسل الأموال الناجم عن الاتجار بالمخدرات والأفعال ذات الصلة بالإرهاب والجرائم الأخرى المتصلة بذلك.

٦٥ - واعتمدت التوصيات المتعلقة بتمويل الإرهاب التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وشكلت مع التوصيات المتعلقة بغسل الأموال الإطار الأساسي لمنع تمويل الإرهاب وقمعه.

٦٦ - تم تنفيذ المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية بإدخال تعديلات في عام ٢٠٠٣ على الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر. كما وضعت مجموعة من الخطط لتعزيز السلامة البحرية وبصفة خاصة سلامة قطاع الموانئ وقناة بنما.

٦٧ - واشتركت بنما في تنفيذ مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى توفير الأمن للتجارة، بما في ذلك مبادرة مراقبة الشحن العابرة للصادرات القطرية ومبادرة أمن الحاويات ومبادرة أمن الانتشار. كما نفذت تدابير أمنية أوصت بها المنظمة البحرية الدولية وطبقت أحكام المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية.

٦٨ - وبولندا طرف في ١٢ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب (انظر الجدول ٢ أدناه). ومن المتوقع مصادقتها على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

٦٩ - وفيما يتعلق بالقانون الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن مكافحة إدخال قيم الممتلكات المتأتية من مصادر غير قانونية أو غير معلنة في التداول المالي ومكافحة

تمويل الإرهاب، يتولى المفتش العام للمعلومات المالية مسؤولية الحصول على المعلومات وجمعها ومعالجتها وتحليلها بهدف مكافحة تمويل الإرهاب في جملة أمور أخرى. وتمت من خلال ذلك الإطار مباشرة ثمانية إجراءات تتعلق بمعاملات نفذها ٧٤ كيانا وتلقت وكالة الأمن الداخلي ١٥ إخطارا بشأن أشخاص وكيانات شملتها هذه الإجراءات.

٧٠ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ اعتمد البرلمان البولندي مشروع قانون لتعديل قانون مكافحة إدخال قيم الممتلكات المتأتية من مصادر غير قانونية أو غير معلنة في التداول المالي ومكافحة تمويل الإرهاب. وينص مشروع القانون على اعتبار تمويل الإرهاب جريمة مستقلة. وهو ينتظر الموافقة عليه من مجلس الشيوخ.

٧١ - وأنشأت بولندا مركز مكافحة الإرهاب داخل وكالة الأمن الداخلي. وقد بدأ المركز نشاطه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ويعمل لمدة ٢٤ ساعة في اليوم و ٧ أيام في الأسبوع. وتجري حاليا على مستوى الخبراء وضع مفهوم لقانون بشأن مكافحة الإرهاب.

٧٢ - ولم يبلغ عن أي عمل إرهابي في بولندا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وبالرغم من ذلك تجري وكالات إنفاذ القانون تحقيقات تتعلق بأعمال إرهاب مزعومة ضد مواطنين بولنديين موجودين خارج إقليم بولندا.

٧٣ - وقدمت قطر قائمة تشمل ١٢ صكا عالميا وثلاثة صكوك إقليمية لمكافحة الإرهاب هي طرف فيها (انظر الجدول ٢ أدناه). وأبرمت قطر أيضا اتفاقيات أو مذكرات تفاهم ثنائية بشأن مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني مع الأردن وألمانيا وبيلاروس وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليمن.

٧٤ - ووفقا للمادة ٦٨ من الدستور الدائم يكون للمعاهدات سلطة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية. وأصدرت قطر تشريعات محلية جديدة كما أدخلت تعديلات على التشريعات القائمة لضمان تنفيذ هذه المعاهدات. وتشمل تشريعات مكافحة الإرهاب قانون مكافحة الإرهاب رقم ٣ لعام ٢٠٠٤، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٢ المعدل بموجب المرسوم رقم ٢١ لعام ٢٠٠٣، والقانون الجنائي (القانون رقم ١١ لعام ٢٠٠٤)، وقانون الطيران المدني (القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٢)، والقانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠٣ الذي أنشأ قوة الأمن الداخلي (لخويا)، وقانون الإجراءات الجنائية (القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٤)، والقانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٤ الذي أنشأ مؤسسة قطر للأنشطة الخيرية.

٧٥ - وأنشأت قطر أيضا لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب ولاستحداث سياسات وبرامج وخطط تتعلق بمكافحة الإرهاب وتنسيق العمل بين جميع الهيئات الوطنية المعنية بتنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بمكافحة الإرهاب.

٧٦ - والاتحاد الروسي طرف في ١٣ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب. ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وقع على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وتمويل الإرهاب.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الاتحاد الروسي ببعض العمل لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ولتحسين إطاره التنظيمي القانوني. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، وقعت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون اتفاقا لتنظيم وإجراء تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب. ويجري إكمال الإجراءات الداخلية اللازمة للتصديق على معاهدة الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لعام ٢٠٠٧ بشأن منع إضفاء الصبغة القانونية على الأموال المحصّلة بوسائل إجرامية (غسل الأموال) وتمويل الإرهاب.

٧٨ - وقدم الاتحاد الروسي أيضا معلومات مفصلة عن قوانين مكافحة الإرهاب، والمراسيم واللوائح والقرارات أو مشاريع القرارات قيد الوضع، ومن بينها، تلك المتعلقة بمستويات التهديد الإرهابي وإجراءات الإعلان عنها؛ وسلامة النقل؛ وتحسين إجراءات استخدام المجال الجوي؛ وإنشاء آلية قانونية لرد الاعتبار الاجتماعي للأشخاص الذين شاركوا في محاربة الإرهاب أو الذين كانوا ضحايا أعمال إرهابية؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتحسين إطاره التنظيمي القانوني؛ واستحداث مجموعة من التدابير الإضافية المصمّمة لتلبية متطلبات استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ واستخدام القوات المسلحة للاتحاد الروسي الأسلحة والمعدات العسكرية للقضاء على خطر الأعمال الإرهابية في الجو أو تفاديه؛ والتعويض عن الأضرار التي لحقت بحياة أو صحة أشخاص نتيجة لمشاركتهم في مكافحة الإرهاب؛ وتحسين الدعم التشريعي لتدابير محاربة تمويل الإرهاب. فضلا عن ذلك، لا يزال العمل جاريا لتحسين تشريعات مكافحة الإرهاب الوطنية ولمواءمتها مع الالتزامات والمعايير الدولية.

٧٩ - وشاركت القوات المسلحة للاتحاد الروسي في العديد من التدريبات الدولية لتطوير تقنيات وأساليب مكافحة الإرهاب. وقامت وزارة الدفاع أيضا بتنفيذ مجموعة تدابير بالاقتران مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لتعزيز الضوابط بشأن نقل منظومات الدفاع الجوي المحمولة ظهرا؛ وتخزين وصنع واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات

والتخلص منها؛ وبشأن استعمال مكونات ومواد مُستخدمة لصنع أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الوزارة في أنشطة لتعزيز حماية والدفاع عن المرافق التي تمثل تهديدا متزايدا للأشخاص وللبيئة في حالة وقوع هجمات إرهابية.

٨٠ - وفي عام ٢٠٠٨، سُجِّل ما مجموعه ٦٤٢ جريمة إرهابية في الاتحاد الروسي. وبلغ معدل الكشف عن الجرائم الإرهابية ٨٦,٣ في المائة وتم الكشف عن ١٠٤ أعمال إرهابية وتم تفاديها، وجرى التخطيط لارتكاب نصف تلك الأعمال في مناطق كثيفة السكان.

٨١ - وقد حدث انخفاض هام في عدد الجرائم التي تغطيها المادة ٢٠٥ (الأعمال الإرهابية) من القانون الجنائي. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن ١٠ من هذه الجرائم فقط (انخفاض بنسبة ٧٩,٢ في المائة).

٨٢ - وفي ٢٠٠٨، نظرت سلطات التحقيق قبل المحاكمة للاتحاد الروسي في أكثر من ٣٠٠ قضية إجرامية تنطوي على جرائم إرهابية، وأُحيلت ١٦٥ من تلك القضايا، في حق ٢٣٥ شخصا، إلى المحاكم، ورُفِض النظر في ٩ قضايا، وعُلِّقت ٣٣ قضية. ونظرت المحاكم في ١٦١ قضية جنائية متصلة بالإرهاب الإجرامي تشمل ٢٤٣ شخصا. وبلغ مجموع الأشخاص المدانين ٢١٩ شخصا، أُدين ١٨٢ منهم بموجب المادة ٢٠٨ من القانون الجنائي (تنظيم تشكيل مسلح غير قانوني أو المشاركة فيه)؛ وأدين ٢٨ شخصا بموجب المادة ٢٠٥ من القانون الجنائي، وخمسة أشخاص بموجب المادة ٢٠٥-١ من القانون الجنائي (تسهيل نشاط إرهابي)؛ وأدين أربعة أشخاص بموجب المادة ٢٠٦ (أخذ رهائن). وكانت أكثر من ٨٠ في المائة من القضايا الجنائية التي نظرت فيها المحاكم بشأن جرائم متصلة بتنظيم تشكيل مسلح غير قانوني أو المشاركة فيه.

٨٣ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تم اعتبار القاعدة منظمة إرهابية بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا.

٨٤ - وقدمت سان مارينو قائمة بسبعة صكوك عالمية وإقليمية لمكافحة الإرهاب وقعتها أو صدقت عليها (انظر الجدول ٢ أدناه)^(٣).

٨٥ - واعتمدت سان مارينو القانون الجديد رقم ٩٢ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن الأحكام المتعلقة بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أصبح نافذا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأصدرت أربعة مراسيم تشريعية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بهدف تنفيذ المادتين ٩٠ و ٩١ منه. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أصبحت

(٣) انظر أيضا <http://www.ester1.sm/on-line/Home/TrattatiInternazionali.html>.

وكالة الاستخبارات المالية عاملة، بموجب المادة ٩٢ من القانون رقم ٩٢، فأصدرت الأمر رقم ٢٠٠٨-٠٣ بشأن تحديد المعاملات الخطيرة والتحقق منها وتحليلها؛ والأمر رقم ٢٠٠٨-٠٤ بشأن تدابير محددة عن التحويلات المالية الإلكترونية؛ والأمر رقم ٢٠٠٨-٠٥ بشأن القواعد التشغيلية والجوانب الإجرائية المتعلقة بمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والأمر رقم ٢٠٠٩-٠١ بشأن تعزيز إجراءات بذل العناية الواجبة فيما يخص العملاء المقيمين أو الموجودين في بلدان أو ولايات قضائية أو أقاليم تخضع لرقابة صارمة من قِبَل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال ولجنة الخبراء المختارة المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال؛ والأمر رقم ٢٠٠٩-٠٢ بشأن التزامات الكشف إزاء النظراء الأجانب. كما أسند القانون رقم ٩٢ إلى لجنة الائتمان والمدخرات مهمة تعزيز التعاون الوطني والدولي لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين بفعالية على أساس المعايير الدولية.

٨٦ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اعتمدت الحكومة القرار رقم ٢ الذي يوضّح أحكام تنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتمويله وأنشطة البلدان التي تهدد السلم والأمن الدوليين (قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣) و ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ١٦١٧ (٢٠٠٥) و ١٧٣٥ (٢٠٠٦) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨)). وفي نفس التاريخ، اعتمدت الحكومة القرار رقم ٣ الذي يوضّح أحكام تنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن ضد جمهورية إيران الإسلامية، (قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)).

٨٧ - وخلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، اعتمدت الحكومة عدة قرارات بشأن مكافحة غسل الأموال.

٨٨ - كما قدمت سان مارينو إحصاءات عن المحاكمات وعن عمل وكالتها للاستخبارات المالية^(٤).

٨٩ - وصدقت المملكة العربية السعودية على ١٣ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب (انظر الجدول ٢ أدناه). وقدمت أيضا قائمة بالاتفاقيات الإقليمية التي انضمت إليها ومدونات السلوك والاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الإقليمي.

(٤) الإحصاءات متاحة في شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية.

٩٠ - وصدقت سلوفينيا على ١٢ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب (انظر الجدول ٢ أدناه). أما الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والتعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، اللذين جرى توقيعهما في عام ٢٠٠٥، فكانا في طور التصديق. ويُزمع التصديق في آب/أغسطس ٢٠٠٩ على اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، التي جرى توقيعها في عام ٢٠٠٦، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وتمويل الإرهاب، التي جرى توقيعها في عام ٢٠٠٧.

٩١ - فضلا عن المعلومات المقدّمة في عام ٢٠٠٨^(٥)، قامت سلوفينيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ الصكوك القانونية للاتحاد الأوروبي في مجال منع ومكافحة الإرهاب عن طريق اعتماد التدابير ذات الصلة على المستوى الوطني.

٩٢ - وأدخلت عدة تعديلات على التشريعات الوطنية بهدف تعزيز الإطار القانوني في مجال مكافحة الإرهاب الدولي. والقانون الجنائي الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٠٠٨، يتضمّن قائمة كبيرة من الجرائم المتصلة بالإرهاب، تشمل جريمة الإرهاب وتمويل الإرهاب والتحريض على الإرهاب والتمجيد العام لأعمال الإرهاب والتجنيد والتدريب لأغراض الإرهاب. كما حدد القانون الجنائي الجديد أشكالا مختلفة للمشاركة في الأفعال الإجرامية (بما فيها الإرهاب) ووضع شروط المسؤولية الجنائية ومعاقبة الشركاء، تشمل تجريم الدعم المتعمّد لشخص آخر على ارتكاب فعل إجرامي، كما لو كان ذلك الشخص قد ارتكب تلك الجريمة، مع أنه يمكن تخفيف الحكم الصادر بحقه.

٩٣ - واعتمدت عدة أنظمة تنفيذية استنادا إلى القانون المتعلق بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٢٠٠٧.

٩٤ - ووقّع مكتب منع غسل الأموال ثلاث رسائل غير رسمية بشأن تبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب مع السلطات النظيرة في إسرائيل (٢٠٠٤)، وكندا (٢٠٠٥)، والأنتيل الهولندية (٢٠٠٧).

٩٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يجر الكشف عن أحداث متصلة بالإرهاب في سلوفينيا ولا عن إجراء محاكمات. فضلا عن ذلك، لم تلاحظ انحرافات أو تصعيدات هامة لتهديدات أمنية مماثلة.

(٥) نظر A/63/173 الفقرات ٨٣-٨٦.

٩٦ - وسويسرا طرف في جميع صكوك مكافحة الإرهاب العالمية وأبرمت معاهدات ثنائية متعلقة بالتعاون في مجال الشرطة مع جميع الدول المجاورة لها ومع دول مختلفة في أوروبا الشرقية وفي جنوب شرق أوروبا. ودخلت هذه المعاهدات حيز النفاذ مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ومع البوسنة والهرسك في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٩٧ - وعملا بتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، أصبح التعديل لقانون مكافحة غسل الأموال نافذا في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويشمل التعديل صراحة تمويل الإرهاب حيث أدخل واجب الوسيط المالي تقديم تقرير إلى مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال إذا توفرت لديه أسباب معقولة تحمل على الشك في أن الأصول موضع العلاقة التجارية استُخدمت لتمويل الإرهاب. والقانون الوصفي الصادر عن الهيئة الاتحادية للإشراف على السوق المالي والمتعلق بتمويل الإرهاب دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بما في ذلك توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بالتحويلات الإلكترونية.

٩٨ - وبدأت هيئة الإشراف على السوق المالية السويسرية عملياتها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مع دخول قانون الإشراف على السوق المالية حيز النفاذ. وخلفت هذه الهيئة اللجنة الاتحادية للمصارف والمكتب الاتحادي للتأمينات الخاصة وسلطة المراقبة المعنية بمكافحة غسل الأموال.

٩٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، اعتمد المجلس الاتحادي قانونا بشأن مراقبة حركة النقد عبر الحدود، يمكن من الاستجواب عن السيولة المنقولة في نقاط مراقبة الحدود.

١٠٠ - وكان تعديل القانون الاتحادي بشأن تدابير الحفاظ على الأمن الداخلي ومراجعة القانون الاتحادي بشأن الرعايا الأجانب قيد النظر.

١٠١ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وسَّع المجلس الاتحادي نطاق القانون الذي يحظر تنظيم القاعدة والمنظمات المتصلة به، فضلا عن القانون المتعلق بتوسيع نطاق واجب الإبلاغ والحق في الإعلام.

١٠٢ - وفي ٢٠٠٨، سجل مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال تسعة بلاغات من وسطاء ماليين تتعلق بتمويل إرهابي مشبوه وبلغ مجموع المبالغ ١٠٥٨ ٠٠٠ فرنك سويسري.

١٠٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ورداً على الهجمات التي تعرضت لها الجالية التركية وتطبيقاً للدستور، اعتمدت سويسرا تدابير عملية لتنظيم الأنشطة التي تضطلع بها بعض المنظمات، كأنشطة جمع التبرعات خلال مناسبات تقليدية معينة.

١٠٤ - وفي عام ٢٠٠٨، اضطلع النائب العام للاتحاد بتحريات بشأن أعضاء مزعومين من أنصار الإسلام (أنصار السنة) المشتبه بأنهم يمولون الإرهاب، والانتساب إلى منظمة إجرامية ودعمها، والاتجار بالبشر. وستقدم نتائج هذه التحريات إلى قاض التحقيق للشروع في إجراء التحقيقات الأولية حوالي منتصف عام ٢٠٠٩. وثمة تحريات أخرى شرع فيها النائب العام بشأن أعضاء مزعومين في حركة مجاهدي خلق الإيرانية، الذين اشتبه في أنهم أعضاء في منظمة إجرامية ويقدمون الدعم لها. كما أنهموا بغسل الأموال والغش.

١٠٥ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، أكّدت المحكمة الاتحادية الحكم الصادر في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن المحكمة الجنائية الاتحادية في بلترونا، التي وجدت أحد الإسلاميين من تونس وزوجته مذنبين في القيام بأنشطة دعائية غير قانونية على الإنترنت. وهذا الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية هو اعتراف بأنه يمكن استخدام الإنترنت كسلاح لمصلحة الحركات الإرهابية.

١٠٦ - ولم يُبلغ عن أي حالات جديدة من حالات تسليم المجرمين المتصلة بالإرهاب. بيد أنه أُعلن عن ١٣٩ حالة من حالات منع الدخول إلى الأراضي السويسرية لأسباب أمنية تتصل بالإرهاب.

١٠٧ - وسويسرا هي رسمياً جزء من المنطقة المشمولة باتفاق شنغن وهي مرتبطة بنظام شنغن للمعلومات. وعلاوة على ذلك، فقد وسعت سويسرا نطاق اتفاقها للتعاون مع مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) كي يشمل كل جريمة خاضعة لولاية المكتب.

١٠٨ - وقدمت تايلند قائمة تضم تسعة صكوك عالمية لمكافحة الإرهاب هي طرف فيها (انظر الجدول ٢ أدناه). كما أبلغت أن مجلس وزرائها قد وجه تعليمات إلى السلطات المعنية باتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتعجيل بعملية أن تصبح تايلند طرفاً في الصكوك المتبقية.

١٠٩ - فأصبحت تايلند طرفاً في اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب في آذار/مارس ٢٠٠٨. وتم في نيوديلهي إنجاز مبادرة خليج البنغال لاتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني المتعدد القطاعات بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومن المتوقع أن يتم التوقيع عليها في الاجتماع الوزاري المقبل المقرر عقده في ميانمار في عام ٢٠٠٩.

- ١١٠ - وفي عام ٢٠٠٨، وقَّعت تايلند مذكرة تفاهم بشأن تبادل المعلومات الاستخباراتية المالية مع شيلي والاتحاد الروسي والصين. كما وقعت مذكرات مماثلة مع ما مجموعه ٣٥ ولاية قضائية. كما تبادل مكتب مكافحة غسل الأموال بانتظام المعلومات الاستخباراتية بشأن غسل الأموال مع وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية الأخرى في جميع أنحاء العالم.
- ١١١ - وقد سُن القانون الجديد لتسليم المجرمين في عام ٢٠٠٨، وذلك لاستبعاد تطبيق شرط الاستثناء السياسي على الجرائم الإرهابية وللنص على مبدأ "التسليم أو المقاضاة".
- ١١٢ - وعدَّت الجمعية الوطنية القانون الجنائي في تموز/يوليه ٢٠٠٧، فحظرت تزوير جوازات السفر ووثائق السفر الأخرى غير القانونية وتوزيعها وبيعها وحيازتها القانونية. كما شددت العقوبات المفروضة على تلك الجرائم. ومكتب المدعي العام في تايلند بصدد تقديم مشروع قانون إلى مجلس الوزراء بشأن منع وقمع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك بما يتفق واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.
- ١١٣ - ولتعزيز رصد الحوالات عبر الحدود، أنشأ مكتب مكافحة غسل الأموال بالاشتراك مع إدارة الجمارك نظاماً يسمح بتبادل المعلومات بشكل مباشر. وفي محاولة للحد من حاملي النقدية وتهريب المبالغ النقدية الكبيرة، أصدرت وزارة المالية إعلاناً بشأن الحد من العملات الأجنبية، اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ١١٤ - وبالنسبة للأمن المتعلق بالنقل والحدود، أنشأت تايلند نظام المقارنة والتقييم المؤمنين لتحديد الهوية الشخصية في المطارات الرئيسية ونقاط التفتيش على الحدود وذلك لتتبع حركات المسافرين.

باء - المعلومات الواردة من المنظمات الدولية

١ - منظومة الأمم المتحدة

- ١١٥ - أفادت منظمة الطيران المدني الدولي أن الجهود ما برحت تبذل لتطوير ونشر تكنولوجيا جديدة في المطارات تكون قادرة على كشف المواد الخطرة الموجودة في السوائل ومواد الرذاذ والرش. ويقوم فريق عامل تابع لفريق أمن الطيران في منظمة الطيران المدني الدولي بإعداد تحليل كامل لنقاط الضعف المحتملة في الطيران المدني، وكذلك للجهود اللازمة لوضع قائمة شاملة للتهديدات المحتملة ولتحديد التدابير المضادة المناسبة لتلك التهديدات.
- ١١٦ - وقد نشرت بشكل جزئي الطبعة السابعة من الدليل الأمني لحماية الطيران المدني من أعمال التدخل غير المشروع، الذي يضم خمسة مجلدات، كما يجري العمل على إنجاز مجلدين لم ينشرا بعد. وما برحت منظمة الطيران المدني الدولي تقوم بدور رائد في ضمان أمن وثائق

السفر، بشكل رئيسي عن طريق برنامجها لوثائق السفر القابلة للقراءة الآلية. كما تقدم معلومات عن تنفيذ البرنامج العالمي للتحقق من الأمن لتدقيق الأمن العام وعن استراتيجيتها لتعزيز مساعدة ودعم أمن الطيران.

١١٧ - أبلغت المنظمة البحرية الدولية أن ١٥٢ دولة قد أصبحت، اعتباراً من ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أطرافاً في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وأن ١٤٠ دولة هي أطراف في بروتوكولها لعام ١٩٨٨. وأشارت المنظمة البحرية الدولية كذلك إلى أن ١٨ دولة قد وقعت على كل بروتوكول من بروتوكالات عام ٢٠٠٥؛ وأنه، اعتباراً من ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، هناك ٨ دول متعاقدة أطرافاً في بروتوكول عام ٢٠٠٥ لاتفاقية عام ١٩٨٨، و ٦ دول متعاقدة أطرافاً في بروتوكول عام ٢٠٠٥، لاتفاقية عام ١٩٨٨.

١١٨ - وبالإضافة إلى المعلومات المقدمة في عام ٢٠٠٨^(٦) لاحظت المنظمة البحرية الدولية أن الفصل الحادي عشر - ٢ من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية هما نافذا المفعول بالنسبة إلى ١٥٩ دولة، وهذا كله يشكل ما يزيد عن ٩٩ في المائة من الحمولة الإجمالية للأسطول التجاري العالمي.

١١٩ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية إطاراً تنظيمياً لتحديد هوية السفن وتتبعها عن بعد وذلك كأداة للقيام، في جملة أمور، بتعزيز أمن الدول. وأدرج ما يقابل ذلك من شروط النقل في الفصل الخامس من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر ودخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتنظر المنظمة البحرية الدولية في الجوانب العملية من تنفيذ النظام العالمي الذي يتوقع أن يغدو جاهزاً للتشغيل بنهاية عام ٢٠٠٩. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وضعت المنظمة البحرية الدولية مبادئ توجيهية دولية لتعزيز أمن السفن التي لا تقع في نطاق الفصل الحادي عشر - ٢ من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية وللحيلولة دون استخدام تلك السفن كوسائل أو منصات لمهاجمة السفن أو الموانئ الأخرى.

١٢٠ - كما عملت المنظمة البحرية الدولية بشكل وثيق مع منظمة الجمارك العالمية لوضع الشروط المناسبة لتحسين أمن نقل وحدات نقل الشحنات المغلقة وحاويات الشحن. بما ينسجم وإطار معايير منظمة الجمارك العالمية بقصد ضمان التجارة العالمية وتيسيرها (المعروفة باسم إطار SAFE).

(٦) انظر A/63/173، الفقرات من ١١١ إلى ١١٤.

١٢١ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، اعتمدت مذكرة التفاهم المتعلقة بإنشاء شبكة متكاملة لخفر سواحل غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك الوثيقة الختامية لاجتماع داكار المعقود في عام ٢٠٠٦، من قبل ٢٠ دولة عضو في المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا كما تم التوقيع عليها من قبل ١٣ دولة عضو والعمل جار في سبيل تنفيذ أحكامها.

١٢٢ - وفيما يتعلق بحماية خطوط الشحن الحيوية، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية عدداً من نظم تقسيم حركة المرور ومن تدابير تحديد طرق مرور السفن. وفي المناطق التي يكون فيها عدد حوادث القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن مثيراً للقلق، اعتمدت جمعية المنظمة البحرية الدولية، فيما يتعلق بحالة المياه قبالة سواحل الصومال، القرار (25) A.1002 المتعلق بحوادث القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن في المياه قبالة سواحل الصومال. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وفي الاجتماع الذي عُقد برئاسة المنظمة البحرية الدولية عملاً بالقرار (25) A.1002 في جيبوتي، اعتمدت ١٧ دولة مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، (مدونة جيبوتي لقواعد السلوك).

١٢٣ - وأفادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن رؤساء الحوار بين الديانات من أجل التفاهم بين الحضارات يعملون كشبكة لتعزيز الشراكة بين المراكز الأكاديمية الدولية، والجمع بين الأساتذة والباحثين والأخصائيين في الميدان. وكان الاجتماع السنوي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٩ قد حدد أولويات الشبكة لعام ٢٠١٠.

١٢٤ - ولاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عملاً بالفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٣، أن فرع منع الإرهاب ما برح يعزز تقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل القانونية وما يتصل بها من بناء القدرات وذلك ضمن إطار مشروعه العالمي المتعلق بتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب. وقد تم الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بالتنسيق الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة لها، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وذلك بالاستعانة بما لديها من كفاءات في المجالات المواضيعية أو الجغرافية الخاصة.

١٢٥ - وأجرى البنك الدولي ما يزيد عن ٣٠ عملية تقييم، شارك في ١١ منها صندوق النقد الدولي، وذلك بشأن الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب منذ عام ٢٠٠١. وتم القيام خلال هذه الفترة بما يقرب من ٣٠٠ بعثة للمساعدة التقنية على أساس ثنائي أو إقليمي، وذلك لتعزيز جميع مكونات نظام مكافحة غسل الأموال ومحاربة

تمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى هذا، اضطلع البنك الدولي بـ ١٤ تحليلاً ثنائياً لمسالك الحوالات المالية قدمت للبلدان المرسله والبلدان المتلقية معلومات جديدة عن خصائص تدفقات الحوالات. ووفرت تلك المعلومات الأساس من أجل استعراض السياسات بقصد التشجيع على زيادة التدفقات بتكاليف أقل، مع التمكين من تحسين الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب.

١٢٦ - والبنك الدولي كيان قيادي في الفريق العامل المعني بالتصدي لتمويل الإرهاب التابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وقد نشر هذا الفريق العامل تقريراً يتضمن النتائج التي تشمل التحديات الماثلة أمام النهج الحالي إزاء تمويل الإرهاب والتوصيات المتعلقة بالسير إلى الأمام. والبنك الدولي يسير إلى الأمام لإكمال ذلك التقرير من خلال سلسلة من ورقات العمل التي تشمل مسائل مثل إخضاع المنظمات التي لا تبغي الربح للأنظمة، وتحسين التعاون الدولي، وتنظيم النظام البديل للحوالات، والتطورات التكنولوجية الجديدة.

١٢٧ - كما قدم البنك الدولي دعماً مباشراً للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في إطار تقييمه لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) من قبل مصر واندونيسيا ونيجيريا.

٢ - المنظمات الدولية الأخرى

١٢٨ - أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العضوية في برنامج قواعد بيانات الاتجار غير المشروع التابع لها قد استمرت في التوسع (حيث يضم البرنامج ١٠٣ دول أعضاء ودولة واحدة غير عضوة). وفي عام ٢٠٠٨، أبلغت الدول عن ٢٢٢ حادثة، منها ١١٩ حادثة وقعت في عام ٢٠٠٨ (أما الحوادث الأخرى فقد وقعت في وقت سابق). ومن أصل الحوادث التي وقعت في عام ٢٠٠٨، اتصلت ١٥ منها بالحيازة غير القانونية أو غير المأذون بها والأنشطة الإجرامية المتصلة بذلك، في حين اتصلت ١٦ حادثة بسرقة مواد أو فقدانها، كما اتصلت ٨٦ حادثة باسترداد أو اكتشاف مواد غير خاضعة للرقابة أو مهملة، والتصرف بها بلا إذن، وغير ذلك من الأنشطة غير المأذون بها.

١٢٩ - كما واصلت الوكالة توحيد احتياجات الدول الأمنية النووية في خطط متكاملة لدعم الأمن النووي، التي هي بمثابة إطار لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالأمن النووي وتحسينها. وفي عام ٢٠٠٨، أقرت ١٠ دول أخرى خططها، في حين كان هناك ٢٨ خطة أخرى في مراحل متباينة من الإنشاء والنقاش.

١٣٠ - ولمساعدة الدول على تقييم حالة ترتيباتها التقنية والإدارية، أوفدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعثات استشارية وتقييمية للأمن النووي، كما قامت بزيارات تفصي حقائق وزيارات تقنية. فكان هناك ٢١ بعثة خلال العام أصدرت توصيات من أجل تحقيق تحسينات في مجال الأمن النووي لدى الدولة صاحبة الطلب.

١٣١ - وصدرت ثلاثة أدلة جديدة في عام ٢٠٠٨، في سلسلة الأمن النووي للوكالة. وتتناول المنشورات اللاحقة أمن المصادر المشعة، والأمن الحاسوبي، وحماية المعلومات الحساسة بالنسبة للأمن النووي.

١٣٢ - وفيما يتعلق بالحد من المخاطر، قامت الوكالة بمساعدة ١٢ دولة عضوا على تطوير الحماية المادية، أو التحضير لتطويرها، في المنشآت النووية. كما تم التحضير لرفع مستوى الحماية المادية للمواد المشعة، أو تم تحقيق ذلك، في تسع دول. ونُقل أكثر من ١ ٥٠٠ مصدر من المصادر المشعة المهملة إلى مخازن آمنة. كما واصلت الوكالة مشاركتها في مشاريع لإعادة الوقود المهمل للمفاعلات البحثية العاملة باليورانيوم العالي التخصيب إلى مصادره.

١٣٣ - وواصلت الوكالة مساعدة الدول على مواجهة تحديات الأمن النووي المرتبطة بالمناسبات العامة الرئيسية. وشملت المساعدة المعلومات الأمنية، ومعدات الكشف والتدريب، إضافة إلى تسهيل تبادل المعارف والخبرات بين الأقران.

١٣٤ - وواصلت الوكالة العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في مجال الأمن النووي، في ميادين من قبيل تبادل المعلومات، وتعزيز الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة والتدريب^(٧).

١٣٥ - وأفادت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أن توسيع النظام العالمي الآمن للاتصالات الشرطية (نظام I-24/7)، فاق كل التوقعات، وأنه في شباط/فبراير ٢٠٠٩، كان ٨٣ بلدا قد وسع نطاق الوصول إلى هذا النظام، وإن الإنتربول يعمل مع ٥٠ بلدا في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

١٣٦ - وبدأ الإنتربول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ المرحلة الأولى من نظام الربط الإلكتروني (I-link)، وهو أداة شرطية فريدة متاحة لمستخدمي النظام العالمي الآمن للاتصالات الشرطية (I-24/7)، تمكنهم من تقديم المعلومات وتسجيلها والحصول عليها على

(٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر <http://www-ns.iaea.org/security>.

وجه السرعة. وقد أنشئ هذا النظام لتسهيل وتبسيط تبادل المعلومات الشّرطية الجنائية الدولية، بما فيها المعلومات ذات الصلة بالإرهاب.

١٣٧ - كما قام الإنترنت بتنسيق تداول الإنذارات والتحذيرات بواسطة أدوات محددة مثل نظامه الدولي للإخطارات المرمّزة بالألوان، ووضع دليل التخطيط المسبق والرد على أحداث الإرهاب البيولوجي، الذي أصبح في متناول الجمهور على الموقع الشبكي للإنترنت.

١٣٨ - ويعمل الإنترنت مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل وضع قواعد بيانات تكميلية للجرائم البيولوجية والحوادث البيولوجية من أجل منع خطر الإرهاب البيولوجي ومواجهته.

١٣٩ - وقدمت منظمة الدول الأمريكية تقريراً عن أنشطة أمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما تقرير المقرر عن دورها العادية التاسعة التي عقدت في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، وكذلك الإعلان بشأن تعزيز الضوابط الحدودية والتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب الذي اعتمد في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٤٠ - وأبلغت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن فريقها العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب ما زال يشكل متدياً لتبادل المعلومات عن التجارب الوطنية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

١٤١ - وأفادت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية أن عدداً من الدول قد أدخلت بالفعل في حيز النفاذ الأحكام الجنائية التي تجرم فعل تنفيذ انفجار نووي أو التسبب فيه، أو التشجيع عليه، أو التحضير له، أو الاشتراك عن قصد بأي شكل من الأشكال، في مثل هذا الانفجار.

ثالثاً - حالة الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه^(٨)

١٤٢ - يوجد حالياً ٣٠ صكاً، منها: ١٦ صكاً عالمياً (١٣ صكاً و ٣ تعديلات أخيرة)، و ١٤ صكاً إقليمياً، تتعلق بموضوع الإرهاب الدولي. وكل صك من الصكوك المدرجة أدناه يشار إليه في الجدولين ١ و ٢ الواردين أدناه بالحرف الظاهر على اليسار لبيان حالة ذلك الصك:

(٨) تعكس معلومات الحالة المعلومات التي توفرها الجهات الوديدة أو المعلومات المتاحة على المواقع الشبكية لكل جهة منها. وهي لا تأخذ في الحسبان أي إجراءات تعاهدية كانت قيد التجهيز وقت إعداد الجداول الواردة أدناه.

- ألف - الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، الموقع في طوكيو في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ (دخلت حيز النفاذ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(٩)؛
- باء - اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقع في لاهاي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ (دخلت حيز النفاذ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(٩)؛
- جيم - اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، الموقع في مونتريال في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ (دخلت حيز النفاذ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(٩)؛
- دال - البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، المكمل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، الموقع في مونتريال في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ (دخلت حيز النفاذ في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٩): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(٩)؛
- هاء - اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ (دخلت حيز النفاذ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٧): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٠)؛
- واو - الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ (دخلت حيز النفاذ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٠)؛
- زاي - اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الموقع في فيينا في ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ (دخلت حيز النفاذ في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧): الحالة حتى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١١)؛

(٩) يمكن الاطلاع على المعلومات المستكملة في الموقع: <http://www.icao.int/icao/en/leb>.

(١٠) يمكن الاطلاع على المعلومات المستكملة في الموقع: <http://treaties.un.org>.

(١١) يمكن الاطلاع على المعلومات المستكملة في الموقع: <http://www.iaea.org/Publications/Documents/Conventions/index.html>.

- حاء - تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي حرر في فيينا في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥: الحالة حتى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١١)؛
- طاء - اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، التي حررت في روما في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ (دخلت حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٢): الحالة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩^(١٢)؛
- ياء - بروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، الذي حرر في لندن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥: الحالة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩^(١٢)؛
- كاف - البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الواقعة على الجرف القاري، الذي حرر في روما في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ (دخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٢): الحالة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩^(١٢)؛
- لام - بروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق بالبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الواقعة على الجرف القاري، الذي حرر في لندن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥: الحالة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩^(١٢)؛
- ميم - اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، الموقعة في مونتريال في ١ آذار/مارس ١٩٩١ (دخلت حيز النفاذ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(٩)؛
- نون - الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (دخلت حيز النفاذ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٠)؛
- سين - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (دخلت حيز النفاذ في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٠)؛

(١٢) يمكن الاطلاع على المعلومات المستكملة في الموقع: <http://www.imo.org>.

- عين - الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (دخلت حيز النفاذ في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٠)؛
- فاء - الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب، الموقعة في اجتماع عُقد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (دخلت حيز النفاذ في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩): الحالة حتى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩؛
- صاد - معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، التي اعتمدت في واغادوغو في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ (دخلت حيز النفاذ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢): الحالة حتى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛
- قاف - الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب، المبرمة في ستراسبورغ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ (دخلت حيز النفاذ في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٨): الحالة حتى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩^(١٣)؛
- راء - البروتوكول المعدل للاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب، المعتمد في ستراسبورغ في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣: الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٣)؛
- شين - اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمنع الأعمال الإرهابية التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص والابتزاز المتصل بها، التي لها أهمية دولية، والمعاقبة عليها، المبرمة في واشنطن العاصمة، في ٢ شباط/فبراير ١٩٧١ (دخلت حيز النفاذ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٤)؛
- تاء - اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، التي اعتمدت في الجزائر العاصمة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ (دخلت حيز النفاذ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢): الحالة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩^(١٥)؛
- ثاء - البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، الذي اعتمد في أديس أبابا في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤: الحالة حتى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨^(١٥)؛
- حاء - الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب، الموقعة في كتمانندو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ (دخلت حيز النفاذ

(١٣) يمكن الاطلاع على المعلومات المستكملة في الموقع: <http://www.coe.int>.

(١٤) يمكن الاطلاع على المعلومات المستكملة في الموقع: <http://www.oas.org>.

(١٥) يمكن الاطلاع على المعلومات المستكملة في الموقع: <http://www.africa-union.org>.

في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٨): جميع الدول السبع الأعضاء في الرابطة (باكستان، بنغلاديش، بوتان، سري لانكا، ملديف، نيبال، الهند)، هي أطراف في هذه الاتفاقية؛

ذال - البروتوكول الإضافي للاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن بقمع الإرهاب، الذي اعتمد في إسلام آباد في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (دخل حيز النفاذ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦): جميع الدول السبع الأعضاء في الرابطة (باكستان، بنغلاديش، بوتان، سري لانكا، ملديف، نيبال، الهند) هي أطراف في هذا البروتوكول الإضافي؛

ضاد - اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف، التي اعتمدت في شنغهاي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (دخلت حيز النفاذ في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٣): الحالة حتى ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

ألف - معاهدة التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب، التي حررت في مينسك في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (دخلت حيز النفاذ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بالنسبة لطاقجيكستان؛ وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بالنسبة لكازاخستان؛ وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ بالنسبة لقرغيزستان؛ وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١ بالنسبة لجمهورية مولدوفا؛ وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بالنسبة لأرمينيا؛ وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بالنسبة لبيلاروس؛ وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بالنسبة للاتحاد الروسي): الحالة حتى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

باء - اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب، التي اعتمدت في بريدجتاون في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (دخلت حيز النفاذ في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٤)؛

جيم جيم - اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، التي اعتمدت في وارسو في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ (دخلت حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٣)؛

دال - اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وتمويل الإرهاب، التي اعتمدت في وارسو في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ (دخلت حيز النفاذ في ١ أيار/مايو ٢٠٠٨): الحالة حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١٣)؛

الجدول ١

مجموع البلدان المشاركة في الاتفاقيات الدولية المتصلة بالإرهاب الدولي

التوقيع																								
رقم	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	
٤٠	٧٦	٥٩	٦٨	٢٥	٣٩	٤٥	-	٤١	-	٥١	-	٥١	٥٨	١٣٢	١١٥	٢٢	٨	٤٧	٤٦	١٩	٤٨	٣٥	-	٧
التصديق أو الانضمام أو الخلافة ^(د)																								
رقم	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧
١٨٤	١٨٤	١٨٧	١٦٨	١٧١	١٦٦	١٤٠	٢٦	١٥٢	٨	١٤٠	٦	١٤٠	١٦١	١٦٨	٥٤	١٧	١٢	٤٦	٢٩	١٨	٣٧	٨	٧	٧
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨
١٥	٢٠	٢٤	٧	٦	٧	٧	٨	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧

(أ) تشمل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، التي لا ترد في الجدول ٢.

(ب) تشمل السلطة الفلسطينية، التي لا ترد في الجدول ٢.

(ج) تشمل الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية، التي لا ترد في الجدول ٢.

(د) تشمل التوقيعات غير المشروطة بالتصديق.

الجدول ٢

حالة المشاركة في الصكوك الدولية المتصلة بالإرهاب الدولي

التوقيع																											
الدولة	ت	ث	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل	م	ن	س	ع	ق	ف	ر	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	
الاتحاد الروسي	ب	ج	د								ك	ط					ق	ف	ر								
إثيوبيا (جمهورية - الديمقراطية الاتحادية)	ب	ج	د																ت								
أذربيجان															س	ع	ق	ف	ر								
الأرجنتين	ب	ج	د								ك	ط															
الأردن	ب	ج	د								ك	ط						ف									
أرمينيا																											
إريتريا																			ت								
إسبانيا	ب	ج	د								ك	ط						ق	ف	ر							
أستراليا	ب	ج	د																								
إستونيا																											
إسرائيل	ب	ج	د								ك	ط															
أفغانستان	ب	ج	د																								
إكوادور	ب	ج	د								ك	ط							ش								
ألبانيا																											
ألمانيا	ب	ج	د																								
الإمارات العربية المتحدة																											
أنغيوا وبربودا																											
أندورا																											
إندونيسيا	ب	ج	د																								
أنغولا																											
أوروغواي																											
أوزبكستان																											
أوغندا																											
أوكرانيا	ب	ج	د								ك	ط															
إيران (جمهورية - الإسلامية)	ب	ج	د																								
أيرلندا	ب	ج	د																								
أيسلندا	ب	ج	د																								
إيطاليا	ب	ج	د								ك	ط															
بابوا غينيا الجديدة																											
باراغواي	ب	ج	د																								
باكستان	ب	ج	د																								
بالاو																											
البحرين																											
البرازيل	ب	ج	د								ك	ط															
بربادوس	ب	ج	د																								
البرتغال	ب	ج	د																								
بسرني دار السلام																											
بلجيكا	ب	ج	د								ك	ط															
بلغاريا	ب	ج	د								ك	ط															
بليز																											

التصديق أو الانضمام أو الخلافة

الدولة	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء	ضاد	ألف ألف	تاء	شين	ذال	حاء	فاء	صاد
الاتحاد الروسي	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء <td>كاف</td> <td>ميم</td> <td>نون</td> <td>سين</td> <td>عين</td> <td>قاف</td> <td>راء</td> <td>ضاد</td> <td>ألف ألف</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td>	كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء	ضاد	ألف ألف						
إثيوبيا (جمهورية - الديمقراطية الاتحادية)	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي				نون								تاء					
أذربيجان	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين		قاف	راء								
الأرجنتين	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين							باء باء					
الأردن	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين		فاء										
أرمينيا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين			قاف	راء		ألف ألف						دال دال
إريتريا											ميم								تاء					
إسبانيا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	كاف	لام	ميم	نون	سين	عين	قاف								
أستراليا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	كاف	ميم	نون	سين											
إستونيا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	كاف	لام	ميم	نون	سين	قاف	راء								
إسرائيل	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين												
أفغانستان	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين												
إكوادور	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين							شين					
ألبانيا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين			قاف	راء								دال دال
ألمانيا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين		قاف									
الإمارات العربية المتحدة	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	فاء										
أنتيغوا وبربودا	ألف	باء	جيم				زاي						سين						باء باء					
أندورا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين												جيم جيم
إندونيسيا	ألف	باء	جيم				زاي					نون	سين											
أنغولا	ألف	باء	جيم	دال															تاء					
أوروغواي	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين							شين					باء باء
أوزبكستان	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين				ضاد							
أوغندا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين							تاء					
أوكرانيا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء								جيم جيم
إيران (جمهورية - الإسلامية)	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو																		
أيرلندا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين			قاف									
أيسلندا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين			قاف									
إيطاليا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين			قاف									
بابوا غينيا الجديدة	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو					نون	سين												
باراغواي	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين						شين					باء باء
باكستان	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون								حاء	ذال				
بالاو	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين												
البحرين	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين		فاء	صاد									
البرازيل	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين							شين					باء باء
بربادوس	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين												
البرتغال	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين			قاف									
بسرني دار السلام	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو					نون	سين												
بلجيكا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين			قاف	راء								
بلغاريا	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	كاف	ميم	نون	سين		قاف	راء								جيم جيم
بنين	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو					نون	سين												

التوزيع																									
الدولة	ك	ز	ح	ج	د	ذ	ر	ز	س	ع	س	ن	و	ك	ط	ز	ه	د	ذ	ر	ش	ق	ف	ر	ص
بنغلاديش																									
بنما	ألف	باء	جيم						نون	سين	عين										شين				
بنين		باء							سين	عين											تاء	تاء			
بوتان									سين																
بوتسوانا			جيم						سين																
بور كينا فاسو	ألف								عين																
بوروندي		باء	جيم						نون	سين	عين														
البوسنة والهرسك									سين	عين												قاف	راء		
بولندا		باء	جيم						نون	سين	عين			كاف	طاء	زاي	هاء	دال				قاف	راء		
بوليفيا (دولة - المعددة القوميات)																									
بيرو		دال							ميم	سين	عين														
بيلاروس		باء	جيم						ميم	نون	سين	عين		كاف	طاء		هاء	دال							
تايلند		باء							سين	عين															
تركمانستان									نون																
تركيا		باء	جيم						ميم	نون	سين	عين		كاف	طاء	زاي		دال				قاف	راء		
ترينيداد وتوباغو			جيم																						
تشاد		باء	جيم																						
توغو			جيم						ميم	نون	سين	عين				واو		دال							
توفالو																									
تونس									سين								هاء								
تونغا																									
تيمور - ليشتي									عين																
جامايكا		باء	جيم						سين	عين															
الجزيل الأسود	دال								عين													قاف	راء		
الجزائر									نون	سين	عين														
جزر البهاما														كاف	طاء										
جزر سليمان																									
جزر القمر									نون	سين	عين														
جزر كوك									سين																
جزر مارشال																									
الجمهورية العربية الليبية									سين	عين															
جمهورية أفريقيا الوسطى									سين																
الجمهورية التشيكية									نون	سين	عين											قاف	راء		
جمهورية ترينيداد المتحدة																									
الجمهورية الدومينيكية		باء	جيم																						
الجمهورية العربية السورية																									
جمهورية كوريا	ألف								ميم	نون	سين	عين				زاي		دال							
جمهورية كوريا الشمالية																									
جمهورية الكويت																									
جمهورية الكويت الديمقراطية																									

التصديق أو الانضمام أو الخلافة																																		
الدولة	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	هـاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	هـاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين			
بنغلاديش													عين																					
بنما													عين																					
بنن																																		
بوتان																																		
بوتسوانا																																		
بور كينا فاسو																																		
بوروندي																																		
البوسنة والهرسك	دال	دال	جيم	جيم																														
بولندا	دال	دال	جيم	جيم																														
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)																																		
بيرو																																		
بيلاروس																																		
تايلند																																		
تركمانستان																																		
تركيا																																		
ترينيداد وتوباغو																																		
تشاد																																		
توغو																																		
توفالو																																		
تونس																																		
تونغا																																		
تيمور - ليشتي																																		
جامايكا																																		
الجزيل الأسود	دال	دال	جيم	جيم																														
الجزائر																																		
جزر البهاما																																		
جزر سليمان																																		
جزر القمر																																		
جزر كوك																																		
جزر مارشال																																		
الجمهورية العربية الليبية																																		
جمهورية أفريقيا الوسطى																																		
الجمهورية التشيكية																																		
جمهورية تنزانيا المتحدة																																		
الجمهورية الدومينيكية																																		
الجمهورية العربية السورية																																		
جمهورية كوريا																																		
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية																																		
جمهورية الكونغو الديمقراطية																																		

التوزيع																											
الدولة	ألف	باء	جيم	دال	هـ	واو	زاي	حـ	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء	شين	صاد	ضاد	ظاد	عـ	غـ	فـ	قـ	كـ	لـ	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		باء	جيم																								
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة			جيم	دال								نون	سين	عين	قاف	راء											
جمهورية مولدوفا			جيم	دال											قاف	راء											
جنوب أفريقيا		باء	جيم									نون	سين	عين		تاء	تاء										
جورجيا			جيم										سين	عين	قاف	راء											
جيبوتي													سين	عين		تاء	تاء										
الدانمرك	ألف	باء	جيم	دال					طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء											
دومينيكا																											
الرأس الأخضر													سين														
رواندا		باء	جيم										سين	عين		تاء	تاء										
رومانيا		باء	جيم	دال								نون	سين	عين	قاف	راء											
زامبيا																تاء											
زيمبابوي													سين														
ساموا																											
سان تومي وبرينسيبي														عين													
سان مارينو			جيم	دال									سين		قاف	راء											
سانت فنسنت وجزر غرينادين													سين														
سانت كيتس ونيفيس													سين														
سانت لوسيا																											
سري لانكا				دال								نون	سين	عين													
السلفادور		باء												عين		شين											
سلوفاكيا			جيم	دال								نون	سين	عين	قاف	راء											
سلوفينيا			جيم	دال								نون	سين	عين	قاف	راء											
سنغافورة		باء	جيم											عين													
السنغال		ألف	باء	جيم	دال									عين		ميم											
سوازيلند														عين		تاء	تاء										
السودان												نون	سين	عين		فاء											
سورينام																											
السويد		ألف	باء	دال					طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء											
سويسرا		ألف	باء	جيم	دال				طاء	كاف	ميم		سين	عين	قاف	راء			صاد								
سيراليون														سين	عين												
سيشيل									طاء	كاف			سين	عين													
شيلي			باء	دال									سين	عين		شين											
صربيا													سين	عين	قاف	راء											

التصديق أو الانضمام أو الخلافة																														
الدولة	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء	تاء	ثاء	ذال	حاء	خاء	دال	راء	قاف	راء	تاء	ثاء	ذال	حاء	خاء	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية											نون	سين																		
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	دال دال								كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء															
جمهورية مولدوفا	دال دال	جيم جيم		ألف ألف					كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء															
جنوب أفريقيا									كاف	ميم	نون	سين	عين			تاء	ثاء													
جورجيا									كاف	ميم	نون	سين		قاف	راء															
جيوتي									كاف	ميم	نون	سين		فاء		تاء														
الدانمرك		جيم جيم							كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء															
دومينيكا			باء باء						كاف		نون	سين																		
الرأس الأخضر									كاف	ميم	نون	سين				تاء														
رواندا										نون	نون	سين				تاء														
رومانيا	دال دال	جيم جيم							كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء															
زامبيا										ميم																				
زيمبابوي																														
ساموا										ميم		سين																		
سان تومي وبرنسيبي									كاف		نون	سين																		
سان مارينو											نون	نون	سين	قاف																
سانت فنسنت وجزر غرينادين											نون	نون	سين																	
سانت كيتس ونيفيس										ميم	نون	سين																		
سانت لوسيا									كاف																					
سري لانكا										ميم	نون	سين	عين			حاء	ذال													
السلفادور			باء باء						كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء	شين														
سلوفاكيا	دال دال	جيم جيم							كاف	ميم	نون	سين	عين	قاف	راء															
سلوفينيا									كاف	ميم	نون	سين		قاف	راء															
سنغافورة										ميم	نون	نون	سين																	
السنغال									كاف	ميم	نون	نون	سين			تاء														
سوازيلند									كاف	ميم	نون	نون	سين																	
السودان									كاف	ميم	نون	نون	سين			تاء			فاء	صا										
سورينام										ميم																				
السويد									كاف	ميم	نون	نون	سين	قاف																
سويسرا									كاف	لام	ميم	نون	سين	قاف	راء															
سيراليون											نون	نون	سين																	
سيشيل									كاف	ميم	نون	نون	سين			تاء														
شيلي			باء باء						كاف	ميم	نون	نون	سين																	
صربيا	دال دال	جيم جيم							كاف	ميم	نون	نون	سين	عين	قاف	راء														

التوزيع																				
الدولة	آ	ا	إ	أ	إ	أ	إ	أ	إ	أ	إ	أ	إ	أ	إ	أ	إ	أ	إ	أ
الصومال					تاء	تاء				فاء	سين									
الصين										عين	سين		كاف	طاء				دال		
طاجيكستان				ألف ألف						عين	سين									
العراق										فاء			كاف	طاء		واو		باء		
عمان										فاء										
غابون					تاء	تاء				عين	سين	ميم				واو		دال	جيم	باء
غامبيا					تاء	تاء														باء
غانا					تاء	تاء				عين	سين	ميم						دال		باء
غرينادا				باء باء																
غواتيمالا				باء باء			شين			عين	سين					واو	هاء	جيم	باء	ألف
غيانا				باء باء						عين										
غيينيا					تاء	تاء				عين	سين	ميم								
غيينيا الاستوائية					تاء	تاء														باء
غيينيا - بيساو					تاء	تاء					سين	ميم								
فانواتو																				
فرنسا							قاف	راء		عين	سين	نون	كاف	طاء		زاي		دال	جيم	ألف
الغالين										عين	سين	نون	كاف	طاء		واو	زاي	دال	جيم	ألف
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)				باء باء			شين				سين	نون						دال	جيم	ألف
فنلندا	دال						قاف	راء		عين	سين	نون	ميم	طاء		واو	زاي	دال	جيم	ألف
فيجي																				باء
فييت نام																				جيم
قبرص	دال						قاف	راء		عين	سين	نون								جيم
قطر										فاء	عين									
قيرغيزستان				ألف ألف						عين										
كازاخستان				ألف ألف						عين										
الكاميرون					تاء	تاء												دال		
الكرسي الرسولي																				ألف
كرواتيا	دال						قاف	راء		عين	سين									
كمبوديا										عين	سين									باء
كندا				باء باء						عين	سين	نون	كاف	طاء		واو	زاي	دال	جيم	ألف
كوبا											سين									
كوت ديفوار					تاء	تاء					نون	ميم						دال		
كوستاريكا				باء باء			شين			عين	سين	نون	كاف	طاء				دال	جيم	باء
كولومبيا				باء باء			شين			عين	سين	ميم								ألف
جمهورية الكونغو الديمقراطية					تاء	تاء					سين							دال	جيم	ألف
الكويت										فاء	عين		ميم					دال		باء
كيريباس										عين										
كينيا					تاء	تاء				عين	سين									
لاتفيا	دال						قاف	راء		عين	سين									
لبنان										فاء	عين		ميم					دال		
لكسمبرغ	دال						قاف	راء		عين	سين	نون				واو	زاي	دال	جيم	باء
ليبيريا					تاء					عين			كاف	طاء		واو		دال		ألف
ليتوانيا				جيم جيم			قاف	راء		عين		نون								
ليختنشتاين							قاف	راء		عين	سين						زاي			باء
ليسوتو					تاء					عين	سين						واو			
مالطة	دال						قاف	راء		عين	سين									

التصديق أو الانضمام أو الخلافة																											
الدولة	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل	م	ن	س	ع	ف	ص	ض	ظ	غ	ق	ك	ل	م	ن	
الصومال																											
الصين														نون	سين												
طاجيكستان													ميم	نون	سين												
العراق																											
عمان																											
غابون														نون	سين	عين											
غامبيا																											
غانا														ميم	نون	سين											
غرينادا														ميم	نون	سين											
غواتيمالا														ميم	نون	سين											
غيانا														ميم	نون	سين											
غينيا														ميم	نون	سين											
غينيا الاستوائية														نون	سين												
غينيا - بيساو														نون	سين	عين											
فانواتو														ميم	نون	سين											
فرنسا														ميم	نون	سين											
الفلبيين														ميم	نون	سين											
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)														نون	سين												
فنلندا														ميم	نون	سين	عين										
فيجي														ميم	نون	سين	عين										
فييت نام														ميم	نون	سين											
قبرص														ميم	نون	سين	عين										
قطر														ميم	نون	سين											
قيرغيزستان														ميم	نون	سين	عين										
كازاخستان														ميم	نون	سين	عين										
الكاميرون														ميم	نون	سين											
الكرسي الرسولي																											
كرواتيا														ميم	نون	سين	عين										
كمبوديا														نون	سين												
كندا														ميم	نون	سين											
كوبا														ميم	نون	سين	عين										
كوت ديفوار														نون	سين												
كوستاريكا														ميم	نون	سين											
كولومبيا														نون	سين												
جمهورية الكونغو الديمقراطية															سين												
الكويت														ميم	نون												
كيريباس														نون	سين	عين											
كينيا														ميم	نون	سين	عين										
لاتفيا														ميم	نون	سين	عين										
لبنان																عين											
لكسمبرغ														ميم	نون	سين	عين										
ليبيريا														نون	سين												
ليتوانيا														ميم	نون	سين	عين										
ليختنشتاين														ميم	نون	سين											
ليسوتو															نون	سين											
مالطة														ميم	نون	سين											

التوزيع																				
الدولة	آ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ظ	ع	ف	ق	ك	م	ن	ي	ر	س	ش
مالي															ميم	سين				
ماليزيا		باء															عين			دال
مدغشقر	ألف														ميم	نون	سين	عين		تاء
مصر		جيم	دال					كاف	طاء		واو				ميم	نون	سين	عين	فاء	صاد
المغرب			دال					كاف	طاء		زاي						سين	عين	فاء	
المكسيك	ألف	باء	جيم	دال											ميم	نون	سين	عين		شين
مللاوي																				دال
ملديف																				
المملكة العربية السعودية	ألف							كاف	طاء								سين	عين	فاء	صاد
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	كاف	طاء		واو	زاي			ميم	نون	سين	عين	قاف	راء
منغوليا		باء	جيم		هاء		زاي										سين	عين		
موريتانيا																			فاء	تاء
موريشوس			دال			واو									ميم		سين	عين		
موزامبيق																			سين	تاء
موناكو																نون	سين	عين	قاف	
ميانمار																	سين			
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)																	سين			تاء
ناميبيا																	سين			
ناورو																	سين			
النرويج	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	كاف	طاء		واو	زاي			ميم	نون	سين	عين	قاف	راء
النمسا		باء	جيم	دال		واو	زاي		طاء						ميم	نون	سين	عين	قاف	راء
نيسال (جمهورية - الديمقراطية الاتحادية)																نون				دال
النيجر	ألف	باء	جيم	دال			زاي												تاء	تاء
نيجيريا	ألف							كاف	طاء								سين			تاء
نيكاراغوا		جيم			هاء										ميم		سين	عين		شين
نيوزيلندا		باء	جيم	دال		واو		كاف	طاء								سين	عين		
نيوي																				
هايتي			جيم			واو	زاي													باء
الهند		باء	جيم													نون	سين	عين		دال
هندوراس						واو									ميم		سين	عين		شين
هنغاريا		باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	كاف	طاء		واو	زاي			ميم	نون	سين	عين	قاف	راء
هولندا	ألف	باء	جيم	دال		واو	زاي		طاء						ميم	نون	سين	عين	قاف	راء
الولايات المتحدة الأمريكية	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	كاف	طاء		واو	زاي			ميم	نون	سين	عين		شين
اليابان	ألف	باء														نون	سين	عين		
اليمن			جيم															فاء		
اليونان	ألف	باء	جيم	دال		واو	زاي	كاف	طاء		واو	زاي			ميم	نون	سين	عين	قاف	راء

التصديق أو الانضمام أو الخلافة

الدولة	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	طاء	كاف	ميم	نون	سين	صاد	فاء	عين	شين	حاء	ذال
مالي																		
ماليزيا																		
مدغشقر																		
مصر																		
المغرب																		
المكسيك																		
ملاوي																		
ملديف																		
المملكة العربية السعودية																		
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية																		
منغوليا																		
موريتانيا																		
موريشيوس																		
موزامبيق																		
موناكو																		
ميانمار																		
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)																		
ناميبيا																		
ناورو																		
الترونج																		
التمسا																		
نيسال (جمهورية - الديمقراطية الاتحادية)																		
النيجر																		
نيجيريا																		
نيكاراغوا																		
نيوزيلندا																		
نيوي																		
هايتي																		
الهند																		
هندوراس																		
هنغاريا																		
هولندا																		
الولايات المتحدة الأمريكية																		
اليابان																		
اليمن																		
اليونان																		

رابعاً - التطورات المستجدة في ما يتصل بقرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١

١٤٣ - أكدت الجمعية العامة مجدداً، بموجب قرارها ٧١/٦٢، ولاية اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية ٢١٠/٥١. وعقدت اللجنة المخصصة دورتها الثالثة عشرة في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩^(١٦).

خامساً - معلومات عن حلقات العمل والدورات التدريبية المعقودة بشأن مكافحة الجرائم المرتبطة بالإرهاب الدولي

١٤٤ - تدير منظمة الطيران المدني الدولي حالياً برنامج تدريب في مجال أمن الطيران من خلال شبكة من ١٨ مركز تدريب على أمن الطيران حول العالم، حددتها منظمة الطيران المدني الدولي.

١٤٥ - وبالتنسيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، عقدت منظمة الطيران المدني حلقتها الدراسية الإقليمية الأولى بشأن وثائق السفر المقروءة آلياً، والاستدلال البيولوجي والمعايير الأمنية في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في نيجيريا، وكانت منظمة الطيران المدني الدولي قد عقدت أيضاً ندوتها ومعرضها العالميين الرابعين بشأن وثائق السفر المقروءة آلياً ومواصفات الاستدلال البيولوجي والمعايير الأمنية الخاصة بمنظمة الطيران المدني الدولي، في مقرها في مونتريال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت في أمريكا اللاتينية حلقتا عمل إقليميتين في موضوع أمن وثائق السفر وتنفيذ معايير ومواصفات وثائق السفر المقروءة آلياً الخاصة بها، شاركت في استضافتها منظمة الدول الأمريكية وأمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وقد أجريت ست حلقات عمل إقليمية وخمسة تقييمات تقنية بالتنسيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفضلاً عن الجهود الرامية إلى نشر المعلومات والتوجيه، تستمر منظمة الطيران المدني الدولي في توفير المساعدة التشغيلية للدول والمنظمات الدولية في تنفيذ المشاريع المتصلة بوثائق السفر المقروءة آلياً.

١٤٦ - وأبلغت المنظمة البحرية الدولية أن حلقات العمل دون الإقليمية في مجال تنفيذ الفصل الحادي عشر - ٢ من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية قد عقدت في بربادوس لدول من منطقة البحر الكاريبي وفي بلغاريا لدول من وسط وشرق أوروبا في أيار/مايو ٢٠٠٩. وقامت المنظمة البحرية الدولية، منذ إطلاق برنامجها العالمي للتعاون التقني عام ٢٠٠٢، بتنظيم ما مجموعه ١٨٤ من مناسبات

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٣٧ (A/64/37).

التعاون التقني في مجال الأمن (٥٩ حلقة دراسية/حلقة عمل/دورة تدريبية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي و ٧٥ حلقة دراسية/حلقة عمل/دورة تدريبية على المستوى الوطني، و ٥٠ بعثة قطرية لتقييم الاحتياجات وتقديم المشورة). وقد حصل ٦٣٠٠ شخص على التدريب في إطار هذه العملية.

١٤٧ - وتعترم اليونسكو عقد اجتماع للأمناء العامين للجان الوطنية الأوروبية والعربية لليونسكو، والمنظمات الحكومية الدولية في المنطقتين، في إطار الحوار العربي الأوروبي خلال الجزء الثاني من عام ٢٠٠٩.

١٤٨ - وأشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن ٧٠ بلدا تلقت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ مساعدة مباشرة خاصة بكل بلد، وأنه جرى عقد ٢٠ حلقة عمل إقليمية ودون إقليمية. وبالتالي، أصبح مجموع عدد الدول الأعضاء التي حصلت على الدعم في التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب وتنفيذها ١٦٥ دولة منذ إطلاق المشروع العالمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. كما تلقى أكثر من ٦٠٠ ٨ مسؤول وطني في مجال العدالة الجنائية إحاطات متخصصة بشأن أحكام تلك الصكوك الدولية وتطبيقها العملي، وحصل ٢٠٥٠ منهم على التدريب منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد جرى استحداث أكثر من اثني عشرة أداة من أدوات المساعدة التقنية. وشملت تلك الأدوات أحكاما تشريعية نموذجية لمكافحة الإرهاب والموارد القانونية الإلكترونية المتعلقة بالإرهاب الدولي، وهي قاعدة بيانات قانونية تتضمن وضع التصديق على الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب والتشريعات الوطنية ذات الصلة، والسوابق القضائية.

١٤٩ - ويتطلب توفير المساعدة التدريبية المتعمقة خدمات موسعة في ميادين متخصصة من خبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كالتعاون الدولي في المسائل الجنائية والإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي؛ والإرهاب البحري؛ وتمويل الإرهاب؛ وجوانب سيادة القانون في عملية مكافحة الإرهاب. ووضعت أدوات جديدة متخصصة في مجال المساعدة، ونقحت الأدوات المتوفرة لتوفير تغطية كاملة للإطار القانوني الدولي الآخذ في التطور ولمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولمواجهة تلك التحديات، كان لا بد للدول الأعضاء من زيادة الدعم الموضوعي والمالي.

١٥٠ - وأجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٤ دورة تدريبية على المستوى الوطني، و ١٦ على المستوى الإقليمي، ركزت على الحماية المادية للمواد النووية المستخدمة، والمخزنة والمنقولة وللمنشآت المرتبطة بها، بما فيها النظم الحكومية للمساءلة عن المواد النووية

ومراقبتها. وقد تلقى أكثر من ٧٥٠ مشاركاً من أكثر من ٩٠ دولةً التدريب على الوقاية. كما وفرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التدريب لتعزيز قدرات الدول على كشف وحظر ومواجهة الأعمال غير القانونية التي تنطوي على استخدام مواد نووية ومواد مشعة أخرى، وما يرتبط بها من مرافق. وخلال عام ٢٠٠٨، عقدت دورات تدريبية من هذا القبيل شملت ١٨ دورة وطنية، ١٢ دورة إقليمية، وثلاث دورات دولية لصالح أكثر من ٨٧٠ فرداً من أكثر من ٨٠ دولة. كما عقدت خلال العام ثلاث حلقات عمل إقليمية تتعلق بمعلومات عن الاتجار غير المشروع، وحلقنا عمل إقليميتان عن أمن المعلومات والحاسوب. وأعطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأولوية لتطوير آليات التثقيف في مجال الأمن النووي.

١٥١ - وفي عام ٢٠٠٨، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المساعدة التشريعية الثنائية إلى أكثر من ٢٠ بلداً في كافة جوانب القانون النووي، بما في ذلك الأمن النووي. وخلال هذه الفترة، عقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حلقة عمل في موضوع تنفيذ التشريعات في مجال الأمن النووي لبلدان أفريقية مختارة.

١٥٢ - أما الإنترنت، فقد عقد في إطار برنامج منع الإرهاب البيولوجي الذي أطلقه عام ٢٠٠٥، خمس حلقات عمل إقليمية وخمس دورات إقليمية لتدريب المدربين، حصل خلالها ٥٣٣ مشاركاً من ١١٥ بلداً على التدريب. كما أجرى عمليتي محاكاة في منع الإرهاب البيولوجي، واحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في فرنسا (بتمثيل دولي) والأخرى في آب/أغسطس ٢٠٠٨ في ماليزيا (منطقة آسيا والمحيط الهادئ). وجرى التخطيط لمزيد من دورات تدريب المدربين على منع الإرهاب البيولوجي، وللمزيد من عمليات المحاكاة. كذلك فإن الإنترنت بصدده تنظيم برامج زمالات من شأنها أن تمكن الشرطيين من قضاء بعض الوقت في الإنترنت في إطار برنامج منع الإرهاب البيولوجي للإفادة عن خبرتهم الوطنية وإعداد خطط أو وحدات للتصدي للإرهاب البيولوجي. وكان الإنترنت يعمل أيضاً على إعداد نماذج تعلم إلكتروني لتوفير المواد التعليمية لجمهور أكبر في مجال منع الإرهاب البيولوجي والتصدي له.

١٥٣ - وعقدت منظمة الدول الأمريكية حلقات دراسية وحلقات عمل متنوعة من خلال أمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٨، اضطلعت الأمانة بـ ١١٥ نشاطاً ودورة تدريبية وبعثة مساعدة تقنية، مما جعل أكثر من ٢٧٠٠ مشاركاً يستفيدون من تسعة برامج في خمسة مجالات: الضوابط الحدودية، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، والمساعدة التشريعية في مجال مكافحة الإرهاب ومحاربة تمويله، وتعزيز الاستراتيجيات في ما يتعلق بالتهديدات الإرهابية الناشئة (إدارة الأزمات)، والتعاون الدولي

والشراكات الدولية. وشملت الإنجازات الرئيسية وضع منهجيات وحلقات عمل جديدة تتناول أفضل الممارسات والتدريبات على إدارة الأزمات، وتوسيع نطاق الشراكات الدولية.

١٥٤ - واستضافة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حلقة دراسية تناولت النهج المتعددة الأطراف لعدم الانتشار: البعد الكيميائي، شارك في تنظيمها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة في آذار/مارس ٢٠٠٩ من أجل تشجيع التعاون في ما بين المنظمات الدولية لتعزيز معايير وترتيبات عدم الانتشار المعتمدة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

١٥٥ - وأبلغت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية بصدد تنفيذ برنامج مساعدة تقنية قانونية، يتضمن عقد حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية أو دون إقليمية أو وطنية، ومساعدة الدول الموقعة بناءً على طلبها، وتعهّد قاعدة بيانات، وتحضير معلومات وثائقية بشأن تدابير التنفيذ الوطني، والتعاون العاجل مع منظمات دولية وغير حكومية أخرى.

سادساً - نشر الطبعة الثالثة من الصكوك الدولية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه

١٥٦ - تقوم شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتحضير الطبعة الثالثة من الصكوك الدولية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه للنشر، وبعد صدور النسخة الفرنسية من المنشور في شباط/فبراير ٢٠٠٨، صدرت النسخة الإنكليزية في أيار/مايو ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصدر النسخة الإسبانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. والعمل جارٍ لنشرها في لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى.